

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



التسلسلي:

الرقم

قسم: العلوم الإقتصادية

2022/.....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: العلوم الإقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

المذكرة موسومة بـ:

إصلاح المنظومة الجبائية في الجزائر بين
تحصيل الإيرادات و تشجيع الاستثمارات

إشراف الأستاذ:

د. قحايرية سيف الدين

من إعداد الطالبتين:

قرتي نسبية

ناجي فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|-------------------|-----------------|--------------|
| شنن نبيل | أستاذ محاضر "أ" | رئيسا |
| قحايرية سيف الدين | أستاذ محاضر "أ" | مشرفا ومقررا |
| الوافي طيب | أستاذ مساعد "أ" | عضوا مناقشا |



السنة الجامعية 2022/2021





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شُكْرُهُ وَعِرْفَانُهُ

قال تعالى { و لقد أتينا لقمان الحكمة أن أشكر الله و من يشكر فإنما يشكر لنفسه و من كفر فإن الله غني حميد } سورة لقمان : الآية 12 .

و قال الحبيب صلوات الله تعالى و تسليماته عليه « من لا يشكر الناس لا يشكر الله » .

و عملا يقول الله تعالى و نبيه الكريم اتقدم بخالص الشكر الى الله عز وجل الذي وفقنا الى انجاز هذا العمل المتواضع .

كما اتقدم بجزيل الشكر و العرفان و التقدير الى الاستاذ "قحايرية سيف الدين" المشرف على هذا العمل و الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة و تشجيعه لنا لاتمام هذا العمل رغم الظروف التي كانت لها الصدى الايجابي .

الى كل من ساعدني في مساري الدراسي من قريب او من بعيد .

و اتقدم بجزيل الشكر لكل زملاء الدراسة .
كما أشكر كافة الأساتذة و الاداريين و العاملين بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير كل باسمه .

و كل من عرفنا و أحبنا و تمنى لنا النجاح و التوفيق .
و كل من عرفنا و كرهنا و تمنى لي الفشل .

شكرا لكم جميعا .

قرتي نسبية
ناجي فاطمة الزهراء



إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا اختم بحث تخرجي بكل همّة ونشاط .

وامتن لمن كان لهما الفضل في مسيرتي إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر

نجاحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة **مليكة**
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من كلفه الله بالهبة

والوقار أبي العزيز العياشي
إلى من أقرب إلي من روحي إلى اخوتي وسندي في الحياة

سليمة، أصالة، زينة

إلى زهرة بيتنا الصغيرة لجين إلى أخي العزيز بلال
إلى من ساندني وكان مصدر قوتي طول مشواري الجامعي

وإلى صديقتي التي تشاركنا مع مشوارنا الثانوي والجامعي نسبة
إلى كل أصدقائي وعائلي، ناجي وذيب، أهدي لكم بحثي

إِهْدَاء

وصلت رحلتي الجامعية الى نهايتها بعد تعب و مشقة .
و ها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة و نشاط .

إلى ابي العطوف قدوتي ، و مثلي الأعلى في الحياة، فهو من علمني
كيف اعيش بكرامة و شموخ **قرتي عارل**

إلى أمي الحنونة لا أجد كلمات يمكن أن تمنحك حقلك ، فهي ملهمة الحب
و فرحة العمر ، و مثال التفاني و العطاء **بنة سليم**

إلى اخواتي **رهاب ، إسرائ ، خليل** ، سندي و
عضدي و افراحي و احزاني

إلى من امدني بالنصح و الارشاد و عزيمة ، إلى من سندتني **نواره**

إلى من شاركتني الحياة الجامعية و الثانوية **صونيا**

إلى كل اصدقائي و عائلتي أهدي لكم بحثي

الفهرس العام



| الصفحة | الموضوع |
|---|---|
| | شكر و عرفان |
| I- II | الفهرس العام |
| IV | فهرس الجداول |
| VI | فهرس الأشكال |
| VIII | الملاحق |
| أهـ | المقدمة العامة |
| الفصل الأول: الاطار النظري للمنظومة الجبائية | |
| 7 | تمهيد الفصل |
| 8 | المبحث الأول: أساسيات النظام الجبائي |
| 8 | المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي واسسه |
| 10 | المطلب الثاني: مقومات النظام الجبائي وأهدافه |
| 13 | المطلب الثالث: أركان النظام الجبائي ومحدداته |
| 15 | المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي |
| 15 | المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي |
| 17 | المطلب الثاني: اهداف ودوافع الإصلاح الضريبي |
| 20 | المطلب الثالث: مجالات الإصلاح الضريبي |
| 21 | المبحث الثالث: اهم الإصلاحات على النظام الجبائي الجزائري |
| 21 | المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG |
| 25 | المطلب الثاني: الضريبة على أرباح الشركات IBS |
| 30 | المطلب الثالث: الرسم على القيمة المضافة TVA |
| 34 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثاني: الاستثمارات وتحصيل الإيرادات | |
| 36 | تمهيد الفصل |
| 37 | المبحث الأول: التحصيل الضريبي للإيرادات والامتيازات الجبائية |
| 37 | المطلب الأول: التحصيل الضريبي وآلياته |
| 41 | المطلب الثاني: مقومات وفعالية التحصيل الضريبي |
| 43 | المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية |
| 47 | المبحث الثاني: الإيرادات وتمويل الموازنة العامة |
| 47 | المطلب الأول: إيرادات الميزانية العامة |
| 49 | المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة |
| 52 | المطلب الثالث: مصادر تمويل الموازنة العامة بالجزائر |
| 53 | المبحث الثالث: الاستثمار والتحفيز الجبائي |
| 53 | المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار |



| | |
|---|--|
| 55 | المطلب الثاني: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمار |
| 59 | المطلب الثالث: المحفزات الجبائية للاستثمار في الجزائر |
| 61 | خلاصة الفصل |
| الفصل الثالث: دراسة تحليلية لاصلاح المنظومة الجبائية بين تمويل الميزانية وتحفيز الاستثمارات في الجزائر (2000-2020) | |
| 63 | تمهيد الفصل |
| 64 | المبحث الأول: تحليل تطور حجم الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) |
| 64 | المطلب الأول: تحليل تطور حجم إيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2000-2020) |
| 67 | المطلب الثاني: تحليل تطور حجم إيرادات الجبائية البترولية خلال الفترة (2000-2020) |
| 69 | المطلب الثالث: مساهمة الإيرادات الضريبية في ميزانية الدولة في الجزائر (2000-2020) |
| 73 | المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمارات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) |
| 74 | المطلب الأول: تحليل تطور حجم الاستثمارات المحلية للفترة (2000-2020) |
| 78 | المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2020) |
| 80 | المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمارات الاجمالية (2000-2020) |
| 82 | المبحث الثالث: تقييم دور إصلاحات الجبائية في تحصيل الإيرادات و جذب الاستثمارات وسبل تفعيلها في الجزائر |
| 80 | المطلب الأول: تقييم عام لدور النظام الجبائي في الجزائر |
| 84 | المطلب الثاني: سبل تفعيل دور النظام الجبائي في تحصيل الإيرادات |
| 85 | المطلب الثالث: سبل تفعيل دور النظام الجبائي في جلب الاستثمارات |
| 89 | خلاصة الفصل |
| 91 | الخاتمة |
| 95 | قائمة المراجع |
| 103 | الملاحق |
| | الملخص |



فهرس الجداول



| قائمة الجداول | | |
|---------------|--|-------|
| الصفحة | العنوان | الرقم |
| 24 | الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر حسب قانون المالية لسنة 2003 | 01 |
| 25 | الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر حسب قانون المالية لسنة 2008 | 02 |
| 27 | تعديلات ونسب الضريبة على أرباح الشركات | 03 |
| 31 | تعديلات معدل الرسم على القيمة المضافة من 2001-2017 | 04 |
| 65-64 | تطور حجم الإيرادات الجبائية للفترة 2000-2020 | 05 |
| 71-70 | مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 | 06 |
| 74 | تطور المشاريع المحدثة في اطار ANSEJ للفترة 2004-2020 | 07 |
| 76 | مساهمة المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار C NAC للفترة 2000-2020 | 08 |
| 77 | تطور المشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط للفترة 2004-2021 ANGEM | 09 |
| 79-78 | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 | 10 |
| 80 | حجم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار (محلي + اجنبي) للفترة 2000-2020 | 11 |

فهرس الأشكال



| قائمة الأشكال | | |
|---------------|---|-------|
| الصفحة | العنوان | الرقم |
| 67 | تطور الجباية البترولية للجزائر للفترة 2000-2020 | 01 |
| 71 | مقارنة بين مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في تمويل النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020 | 02 |
| 81 | الاستثمار الأجنبي المباشر كالنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 | 03 |



قائمة المختصرات



| | |
|-------|--|
| IBS | ضريبة على أرباح الشركات Impot sur les bénéfices des sociétés |
| IRS | ضريبة على الدخل الإجمالي Impot sur le revenu brut |
| TVA | رسم على القيمة المضافة Taxe sur la valeur ajoutée |
| ANSEJ | الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب L'Agence nationale de soutien et d'Emploi des Jeune |
| ANGEM | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر L'Agence Nationale de Gestion du Microcrédit |
| CNAC | الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة La caisse National d'Assurance Chomage |



مقدمة



تعمل الأنظمة الجبائية في بيئة اقتصادية منفتحة على العالم نتيجة انتماء الدول إلى المنظمات الدولية والالتزام اتجاهها، وتعرف الاقتصاديات في العادة من فترة إلى أخرى موجة من الإصلاحات في المجال الضريبي لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لابد من مراجعة تصميم الهياكل الضريبية وفقها. ويتم عادة تصميم الأنظمة الجبائية لتحقيق أهداف السياسة الجبائية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، لكن هذه الأوضاع تتغير باستمرار بفعل عديد من العوامل، مما يجعل الأنظمة الجبائية عاجزة عن تحقيق الأهداف المنوطة بها وهذا يستدعي إصلاحها باستمرار، ولقد شهد النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات وتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكاملية بغية الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وما يجب أن نشير إليه ان الإصلاحات لم تأت دفعة واحدة بل كانت هناك تعديلات عديدة جاءت بعد إصلاحات سنوات التسعينات، حيث تهدف هذه الإصلاحات بشكل رئيسي إلى تبسيط وعصرنة النظام الجبائي نظرا لتعقده في كثرة الضرائب والرسوم، إضافة إلى العيوب والنقائص التي كان يتميز بها. وباعتبار الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية، وبالنظر لما توفره الجباية الضريبية في تمويل إيرادات الميزانية العامة للدولة، هذه الأخيرة والتي هي انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي واداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومن أجل قيامها بدورها على اكمل وجه تعمل السياسة الجبائية على تقويتها وزيادة إيراداتها من مختلف المصادر الضريبية المتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية التي تعتبر من الموارد الريعية غير المستقرة بسبب الارتباط الوثيق بأسعار النفط في الأسواق العالمية، ولا يقتصر دور السياسة الجبائية عند هذا الحد بل يتعداه إلى تحديد حجم الاستثمارات وتشجيعها وجلبها وتحفيز المستثمرين من أجل اتخاذ قرار الاستثمار من خلال مختلف التحفيزات الضريبية الممنوحة كون الجزائر أصبحت في حاجة ملحة لعملية التنمية السريعة وذلك من خلال عملية جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق الضرائب والاعانات والتحفيزات من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى مع اقتصاد السوق.

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية الإصلاحات الضريبية في تحسين الإيرادات وتحفيز الاستثمارات في الجزائر ؟

الاسئلة الفرعية:

- 1- فيما تتمثل أهم اصلاحات المنظومة الجبائية في الجزائر ؟
- 2- فيما تتمثل اهم الإيرادات الجبائية في الجزائر؟ وماهي اهم المحفزات الجبائية للإستثمار؟
- 3- هل ساهمت الإصلاحات الجبائية في رفع الإيرادات وجذب الاستثمارات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: تمثلت أهم الإصلاحات الضريبية في إصلاح القوانين التشريعية والجبائية، والإدارة الخاصة بالضرائب.

الفرضية الثانية: تلعب الجباية العادية و البترولية دورا بارزا في تمويل إيرادات الميزانية العامة، كما تعتمد على نظام جبائي تحفيزي لتشجيع الاستثمارات .

الفرضية الثالثة: عرفت وتيرة الإصلاح الجبائي في الجزائر تواكب التغيرات الاقتصادية ، ما ساهم في تحسين الإيرادات و جذب الاستثمارات .

أهمية الدراسة



تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الأدوار المختلفة والهامة للإصلاحات الضريبية حيث تلعب دورا كبيرا في تمويل إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، بالإضافة إلى دورها في تقديم التحفيزات الجبائية من أجل جلب وتشجيع الاستثمار وتوجيهه إلى القطاعات ذات الأولوية والمناطق المراد تنميتها.

اهداف الدراسة

تتجلى اهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الميزانية العامة ومصادر تمويلها
- التطرق إلى مكونات ومصادر الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر
- معرفة دور كل من الجباية العادية والجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة ومدى مساهمتها في إجمالي الإيرادات
- التعرف لمختلف التحفيزات الجبائية للاستثمار في الجزائر
- فعالية المنظومة الجبائية في الرفع من إيرادات وكذلك التحفيز الاستثماري.

منهج الدراسة

من اجل الوصول إلى الأهداف المحددة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة سنعتمد في دراستنا على المنهج المسح المكتبي والاستنباطي، بحيث نعتمد في الفصل الاول والثاني على المنهج الوصفي لأجل التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالإصلاحات الضريبية والاستثمار والميزانية العامة للدولة ومصادر تمويلها، اما الفصل الثالث فنعتمد على المنهج دراسة حالة مستخدمين فيه أداة التحليل الاقتصادي عند عرض اهم الارقام المتعلقة بتطور حجم الإيرادات الضريبية وتطور حجم المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر.

حدود الدراسة

الحد المكاني: انحصار الدراسة في الجزائر.

الحد الزمني: تنحصر الدراسة في الفترة (2000-2020) وذلك من خلال دراسة تطور حجم الإيرادات الضريبية ومساهمتها في إجمالي إيرادات الميزانية العامة وكذا تطور حجم الاستثمارات المنجزة.

اسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع
- قلة الدراسات والابحاث التي تناولت موضوع الإصلاحات الضريبية من الجانبين بمعنى جانب التحصيل وجانب التحفيز معا.
- تحصيل الإيرادات من جهة ومنح التحفيزات الجبائية لجلب وتشجيع الاستثمار في الجزائر أخرى.
- موضوع من المواضيع المطروحة على الساحة العلمية والعملية

صعوبات الدراسة

- عدم توفر بعض الإحصائيات المتعلقة بحجم الاستثمارات في الجزائر
- وجود العديد من الاختلافات في الإحصائيات الرسمية مما حتم علينا محاولة التوفيق بينها.

الدراسات السابقة

1- محمد امين قمبرور، مصباح حراق " أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018) "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، العدد 1، مجلد 7، مارس 2021، حيث حاولت هذه الدراسة التعرف الى أي مدى يمكن ان تؤثر إيرادات الجباية العادية على أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، هدفت الى قياس اثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018) من خلال مكانة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة وكذا قدرتها على تمويل النفقات العامة.

2- عادل حمداوي، رمز الدين سموك " دور الموارد الجبائية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2020)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة جيجل، تعالج هذه الدراسة دور الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2020)، حيث تم ابراز الأسس النظرية للموارد الجبائية والميزانية العامة وكذا توضيح اثر او القدرة التمويلية لكل من الجباية العادية والجبائية البترولية على إيرادات الميزانية العامة.

3- جازية أمير، عائشور يوسف " المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح " مجلة الدراسات جبائية، مجلد 7، عدد 2، 2018، يهدف هذا المقال مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر منذ التسعينات، وذلك من خلال عرض حصيلة الضرائب المستحدثة من ضريبة على الدخل الإجمالي وضرائب على أرباح الشركات ورسم على القيمة المضافة، التي اثبتت الدراسات أهمية مساهمتها في حصيلة الجباية العادية.

• تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة بأننا ادمجنا متغيرين هما الرفع من الإيرادات وجذب الاستثمار من خلال المحفزات الجبائية ومجموعة من الإصلاحات التي مست النظام الجبائي خلال الفترة (2000-2020).

هيكل الدراسة

للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالدراسة ارتأينا وضع خطة تشمل عرض وتحليل ومناقشة البحث من خلال مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة عامة.

- حيث سوف نتناول في الفصل الاول النظام الضريبي وإصلاحه في الجزائر وكذا هيكل النظام الضريبي قبل وبعد فترة الإصلاحات الضريبية .

- أما بالنسبة للفصل الثاني سنتناول فيه دور الميزانية العامة ومصادر تمويلها وعرض لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمارات والتحفيزات الجبائية.

- اما الفصل الثالث سنتناول فيه الدراسة التحليلية لتطور الإيرادات الضريبية والمشاريع الاستثمارية في الجزائر .

الفصل الأول

الإطار النظري للمنظومة الجبائية



تمهيد الفصل:

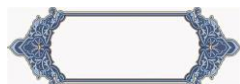
تعمل الأنظمة الجبائية في بيئة اقتصادية منفتحة على العالم نتيجة انتماء الدول إلى المنظمات الدولية والالتزام اتجاهها، وتعرف الاقتصاديات في العادة من فترة إلى أخرى موجة من الإصلاحات في المجال الضريبي لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لابد من مراجعة تصميم الهياكل الضريبية وفقها.

ولقد شهد النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات وتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية بغية الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وما يجب أن نشير إليه أن الإصلاحات لم تأت دفعة واحدة بل كانت هناك تعديلات عديدة جاءت بعد إصلاحات سنة 1992، وعلى العموم فقد تضمن الإصلاح الضريبي استحداث ثلاثة أنواع من الضرائب هي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة. حيث تم تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: أساسيات النظام الجبائي

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي

المبحث الثالث: اهم الإصلاحات على النظام الجبائي الجزائري



المبحث الأول: أساسيات النظام الجبائي

يعتبر النظام الجبائي مجموعة من العناصر والعلاقات، حيث ان العناصر هي الجزء المكونة، اما العلاقات فهي التي تربط كل العناصر المكونة لهذا النظام وبالنسبة للنظام الجبائي فقد تعددت تعريفاته في الكتابات العربية والأجنبية، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساسا الى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول.

المطلب الأول: مفهوم النظام الجبائي وأساسه

أولاً: مفهوم النظام الجبائي.

يرى البعض ان مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق ووفقا للمفهوم الواسع فان النظام الجبائي هو " مجموعة العناصر الايديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها الى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف"¹.

المفهوم الضيق فهو يعني "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من استقطاع الضريبي في مرحله المتتالية من التشريع الى الربط والتحميل".

ثانياً: تعريف النظام الجبائي:

تعددت تعاريف النظام الجبائي حسب الباحثين والمفكرين ومنها نذكر:

- **تعريف 01:** يعرف النظام الجبائي على انه "مجموعة من التدابير الضريبية الملزمة التحصيل من قبل الدولة، يساهم بها افراد المجتمع بشكل ضروري لممارسة الدولة صلاحياتها وسلطتها"².
- **تعريف 02:** يعرف النظام الجبائي أيضا على انه "مجموعة الضرائب والرسوم التي تلتزم رعاية دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على مختلف مستوياتها"³.
- **تعريف 03:** كما يعرف أيضا على انه "مجموع العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والنفسية التي يؤدي تركيبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض الى تباين ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الضريبي الترجمة العملية للسياسة الضريبية"⁴.

ومن هنا نقول ان النظام الجبائي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الضريبية للمجتمع من اجل تحقيق اهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءا من سياسته الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب اثار غير مرغوب فيها للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع.

ثالثاً: خصائص النظام الجبائي:

¹ جازية أمير، عاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر المشاكل وضرورة الإصلاح"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد7، العدد2، 2018، ص 73.

² عبد المجيد قدي، "النظام جبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الانتصار الجزائري الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، ماي2002، ص6.

³ المرسي السيد حجازي، "نظم الضريبة"، الدار جامعية النشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 1988، ص 7.

⁴ ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة 2، ديوان المطبوعات جامعية 2011، ص 19.



- ان يمتاز النظام الجبائي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ الهدف حيث يختلف هدف النظام الجبائي حسب نوع النظام الاقتصادي (اشتراكي، رأسمالي).
- ان يراعي في النظام الجبائي مقدرة المكلفين الدفع والا يتقل عليهم يعيى الضريبة وبأسعارها المرتفعة، وعدم الاكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بها.
- ان يتصف النظام الجبائي بالعدالة بان يخضع جميع افراد المجتمع للضريبة كل حسب مقدرته، أي ان يساهموا كلهم في احياء النفقات العامة¹.
- ان يكون النظام الجبائي مرنا وقابلا لإخضاع نشاط جديد للضريبة او للإخفاء نشاط اخر منها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون ان يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى اساسه قائما².

رابعا: اسس النظام الجبائي

ان النظام الجبائي كغيره من الانظمة يعتمد على اسس معينة، وفي هذا الإطار فانه فانه على ثلاثة اسس او ركائز اساسية هي:

- **السياسة الضريبية:** تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية³.
- **التشريع الضريبي:** هو عبارة عن صياغة المبادئ وقواعد السياسة الضريبية في شكل قوانين وهذا من اجل تحقيق اهدافها، ويجب ان تتم صياغة التشريع الضريبي بشكل جيد لسد منافذ التهرب امام المكلف، كما يجب ان تكون القوانين الضريبية مرنة حتى تتكيف مع الظروف الاقتصادية للدولة.
- **الإدارة الضريبية:** تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، فهي ذلك الجهاز الفني والاداري المسؤول عن تنفيذ التشريع وذلك من خلال فرض الضرائب وجبايتها⁴.

المطلب الثاني: مقومات النظام الجبائي وأهدافه

أولا: مقومات النظام الجبائي

النظام الجبائي في جميع الدول تقريبا يقوم على ركائز أساسية تؤثر على مدى نجاحه في تحقيق أهدافه المتواخاة منه ومن أهمها: ⁵

- 1- **الإدارة التشريعية:** وهي التي لها الحق في اصدار الأنظمة والقرارات التي تحدد الخاضعين للضرائب، ووعاء الضريبة وسعرها وطرق تحصيلها بما في ذلك إجراءات تقديم الاقرارات وفحصها (مراجعتها)، وتقديرها بناء على ذلك الفحص، وكذلك اجراء التقدير في حالة عدم وجود دفاتر مقبولة من

¹ جازية أمير، عاشور يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² مبروكة حجار، محاضرات في القانون الجبائي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل 2018، 2017 ص 32.

³ عبد المجيد قدي، سياسة ضريبية في الجزائر: محاولة لتقييم، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر محاولة لتقييم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 13 ماي 2013 ص 129.

⁴ مبروكة حجار، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁵ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص، ص 347، 348.



قبل الإدارة الضريبية ومعدّي القرارات الضريبية، وبشكل عام فإن القوانين التي تصدرها هذه الإدارة تغطي جميع الإجراءات النظامية المتعلقة بالضرائب

2- **الإدارة التنفيذية:** وهي التي تتولى تطبيق الأنظمة الصادرة عن الإدارة التشريعية وتصدر التعليمات واللوائح التفسيرية في حال عدم وضوح الأنظمة والقرارات الضريبية على هيئة منشورات وإصدارات يمكن تطبيقها علمياً، حيث إن حجم وتنظيم الإدارات التنفيذية يختلفان من دولة إلى أخرى ولا يوجد تنظيم نمطي مناسب لجميع الدول.

3- **الكفاءة الإدارية:** إن توفر الكفاءة الإدارية تؤثر على تنظيم الإدارة التنفيذية، فالعدد الكافي من الكفاءات والخبرات يتيح المجال أمام هذه الإدارة من إتمام أعمالها بالشكل المطلوب، وإن تكون الإدارة الضريبية على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل، وذلك بتوفير العناصر الفنية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة.

ثانياً: أهداف النظام الجبائي

إن الهدف التقليدي للنظام الضريبي هو الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الميزانية العامة للدولة من أجل تغطية النفقات العامة، بل أصبح يؤدي وظائف أخرى في مجالات متعددة وتتلخص أهداف النظام جبائي في النقاط التالية:

1- **الهدف المالي:** يعتبر الهدف المالي أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي نظام ضريبي، فهو يسعى إلى تأمين إيرادات دائمة مالية من مصادر داخلية لخزينة الدولة من تغطية نفقاتها العامة، ويعتبر الهدف المالي من أبرز الأهداف التي نادى بها أنصار الفكر التقليدي الذين اعتمدوا على الفكرة القائلة إن الضريبة شرط لا بد منه¹

2- **الهدف الاقتصادي:** من بين الأهداف الاقتصادية نذكر منها: ²

- تشجيع الاستثمار في شتى المجالات، بإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، ويكون تشجيعاً للاستثمار بمنح امتيازات معينة، باستخدام الضرائب كالتحفيزات الجبائية بتخفيض من الضرائب أو الغائها تماماً.

- العمل على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بهدف التحكم في حجم الانفاق الكلي، وإن نحقق استقراراً اقتصادياً يعني تحقيق معدل مرتفع من النمو في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

- العمل على تحقيق أهداف اقتصادية معينة كحماية الصناعات المحلية، أو الحد من استهلاك منتجات معينة والغرض منه هو الحد أو التقليل من استهلاكها.

3- **الهدف الاجتماعي:** تستخدم معظم الدول أنظمتها الضريبية للتقليل من حدة التفاوت بين طبقات المجتمع من أجل تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، عن طريق زيادة الضرائب على

¹ عيسى سماعيل، لية تفصيل المنظومة الجبائية الجزائرية في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017-2018، ص 04.

² عبد الهادي مختار، "الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان، 2015/2016، ص 26.



اصحاب الدخل والثروات المرتفعة مع تقرير اعتمادات لأصحاب الدخل المنخفضة ومراعاة الظروف الشخصية للممول.¹

4- **الهدف السياسي:** ان الاهداف السياسية ترتكز هي الاخرى على استخدام النظام الضريبي في تحقيقها، فالدولة تستخدمه كأداة لتأكيد سيادتها وبسط نفوذها على كل ما يقع داخل حدودها الجغرافية، وتستعمله لمحاربة كل التوجيهات المعاكسة من الخارج وتشجيع التعامل مع الدول التي تسير الدولة في تصورها.²

ثالثا: أهمية النظام الجبائي

يمكن تقسيم الأهمية التي يحظى بها النظام الجبائي في أهميته في البلدان المتطورة والبلدان النامية، في الآتي:

1- **اهمية النظام الجبائي في البلدان المتطورة:** تحنل الضريبة مركزا قويا في اقتصاديات البلدان المتطورة، فحكومات هذه الدول تستخدم الضريبة أداة فعالة في تنفيذ سياستها المالية والاجتماعية، وهذا الأمر ينسجم مع ظروفها الاقتصادية، حيث يتوافر فيها جهاز انتاجي متنوع ومتطور ومستوى دخل فردي مرتفع، لذلك فإن المصالح الضريبية فيها كبيرة، والضريبة هي الوسيلة المفضلة لدى الحكومات للتدخل في الية السوق وتحديد اسعار السلع والخدمات.

2- **اهمية النظام الجبائي في البلدان النامية:** البلدان النامية بحاجة الى بناء الهياكل الاقتصادية اللازمة لبناء التطور الاقتصادي فيها، كبناء الخدمات الأساسية للشعب من صحة وتعليم وطرق وجسور وغيرها؛ لهذا تم الاعتقاد في هذه الدول بأنه على الضريبة أن تؤدي دور الممول في انشاء البنية التحتية للاقتصاد الوطني، ولكن واقع الحال اثبت أن دور الضريبة في اغلب البلدان النامية مازال ثانويا ومحدودا جدا في تزويد الخزينة العامة بالمال اللازم للتنمية.

المطلب الثالث: اركان النظام الجبائي ومحدداته

اولا: اركان النظام الجبائي

يوجد اختلاف بين الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى، كما أن النظم الضريبية تنشأ من محددات سياسية، اقتصادية، واجتماعية متباينة، وحتى يكون النظام الضريبي فعالا لابد وأن ينمو ويتطور مواكبا لما يحدث لهذه المحددات من تغير، ويقوم النظام الضريبي على ركنين أساسيين، هما:

1- **الهدف:** يسعى اي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة وهي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفق سياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الاهداف من دولة إلى أخرى، فهدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يكمن في اعتباره أحد المصادر الرئيسية للتمويل ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو نشاط معين، اما بالنسبة للدول النامية فإن أهم أهداف النظام الضريبي تكمن في تشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية، وتوجيهها لأغراض التنمية.³

¹ عيسى سماعيل، مرجع سبق ذكره، ص31.

² عبد الهادي مختار، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص20.



2- **الوسيلة (الأداة):** بعد تحديد الأهداف المراد الوصول لها من طرف الدولة وجب تحديد الوسائل للوصول إلى الأهداف المسطرة سابقا، وتقوم هذه الوسائل على عنصرين أساسيين هما: ¹

• **العنصر الفني:** وهو ضرورة اختيار الصور (الوسائل) الفنية أو القواعد العلمية المنظمة والمناسبة للإقتطاع الضريبي (الربط، التحصيل) بما يتلائم مع ظروف وخصائص المجتمع التي تعمل في نطاقه، بما يسمح لها من تحقيق أهداف هذا النظام الضريبي من وفرة في الحصيلة الضريبية، كما يستلزم ذلك تحديد نسبة كل ضريبة فقال لقدرتها على تحقيق الأهداف، كما يجب أيضا ضرورة التنسيق بين مختلف الصور الفنية للضرائب، وعليه فإن هذه الوسائل تختلف من نظام ضريبي لآخر ومن دولة لأخرى وبالتالي فالوسائل الفنية في الدول الرأسمالية تختلف عنها في الدول الاشتراكية.

• **العنصر التنظيمي:** هو مجموعة من القوانين واللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية والتشريعات الضريبية التي تمكن من الاقتطاع الضريبي، وحتى يتحقق هذا العنصر لا بد من مراعاة جملة من الاعتبارات هي:

- **عدالة النظام الضريبي:** بمعنى أن يتم الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموعه بغض النظر عن الضرائب المكونة له، ودليل ذلك نجد أن الضرائب التصاعدية بالشرائح تحقق العدالة.
- **المرونة:** المقصود بها أن يكون النظام الضريبي بما يحتويه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة قابل للتغيير بما تقتضيه التطورات الحاصلة في البيئة التي ينشط فيها هذا النظام.

ثانيا: محددات النظام الجبائي

النظام الجبائي دائما يتعلق بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يتبعه اي بلد من البلدان، فكلما ازداد دور الدولة في هذه الميادين كلما كانت مضطرة إلى اقتطاع قسم اكبر من الدخل الوطني عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، وهنا سوف نتطرق إلى علاقة النظام الجبائي بهذه المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيما يلي:

1- **علاقة النظام الجبائي بالنظام الاقتصادي:** يعتبر النظام الضريبي جزء من النظام المالي وهذا الأخير هو بدوره جزء من النظام الاقتصادي، اي أن علاقة النظام الضريبي بالنظام الاقتصادي هي علاقة الجزء من الكل، ويقوم النظام الضريبي على أساس المعطيات التي تشكل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويترتب على كون النظام الضريبي جزء من النظام الاقتصادي ضرورة إنسجام وتوافق وتنسيق بين السياسة الضريبية ومختلف اشكال السياسة الاقتصادية (نقدية، صرف، أجور)، وتعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا تستعملها الدولة كأداة للمساهمة في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي. ²

2- **علاقة النظام الجبائي بالنظام الاجتماعي:** أن النظام الاجتماعي السائد في المجتمع أثره المباشر على هيكل النظام الضريبي، فمن الواضح أن معدل الزيادة في السكان له أثره البالغ على النظام الضريبي، فالدولة التي تسعى لتشجيع النسل لأغراض ما ستسعى لمنح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، اما الدول التي تعاني من كثافة سكانية فسيكون الوضع معاكس، كما تؤثر عادات المجتمع وقيمه الأخلاقية وتقاليده على النظام الضريبي، ففي حالة الدول المنشعبة بقيم الدين الاسلامي والتي تنتشر فيها بعض الآفات الاجتماعية كتعاطي الخمر بأنواعها، يصبح لضرائب دور بارز في نظامها الضريبي، ونجد حصيلة هذه الضريبة قليلة بل تكاد تكون منعدمة والعكس.

¹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 22.



3- علاقة النظام الجبائي بالنظام السياسي: للنظام السياسي السائد في بلد ما تأثير كبير على الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها، وعلى الصور الفنية التي يتضمنها بالإضافة إلى تأثيره على طريقة العمل التي يعمل بها ذلك النظام الضريبي، وتبعاً لذلك فقد اختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى باختلاف النظم والظروف السائدة التي تمر بها الدولة، كما تلعب الاتجاهات السياسية لدولة وعلاقتها بالدول الأخرى تأثيراً كبيراً على صياغة وبناء الهيكل الضريبي لها، حيث يتم تصميم نظام ضريبي بما يسمح بتحقيق الأهداف السياسية، فرغبة الدول في الانضمام إلى كتل اقتصادي أو حلف سياسي قد ينعكس على نظامها الضريبي الذي يتجسد في صورة منح معاملات ضريبية تفضيلية لدول التكتل الاقتصادي أو الحلف السياسي، كما يمكن أن تؤثر الظروف السياسية التي تمر بها الدولة على النظام الضريبي السائد.¹

المبحث الثاني: الإصلاح الضريبي

ان الإصلاحات الضريبية التي جاء بها قانون المالية لسنة 1992م، تعتبر امتداداً لإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أصبح النظام الضريبي الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية بسبب عدم ملائمة للمعطيات الاقتصادية الجديدة خاصة بعد توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى السوق الحر.²

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الضريبي.

أولاً: مفهوم الإصلاح الضريبي

يعرف الإصلاح الضريبي على أنه التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو تحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو. ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي شاملاً لكل الهيكل الضريبي للدولة، أو يكون الإصلاح جزئياً لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي السائد.

فيعتبر الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي كونه يعمل على التنسيق بين مختلف الأهداف الاقتصادية للدولة وتحقيق التنمية.³

ثانياً: خصائص الإصلاح الضريبي

من خلال المفهوم السابق يمكن استنتاج الخصائص التالية:⁴

1- الإصلاح الضريبي ظاهرة عامة وضرورية: في ظل تحرك اقتصاديات العالم نحو التطوير وذلك بعد التغييرات اللاحقة التي شهدتها العالم في السنوات الماضية مثل الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية كمجموعة من الدول أو القوى الاقتصادية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية، وكذلك العمل نحو تحويل القطاع الخاص أو ما يعرف بالخصوصية أدى ذلك إلى ضرورة أحداث إصلاح ضريبي عالمي في سائر النظم التي تتأثر بهذه الأحداث ليضمن الدولة المتقدمة والنامية معا.

¹ عيسى اسماعين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² عتيقة بن طاطا، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 31.

³ حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه- قسنطينة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 139.

⁴ مرجع نفسه، ص 140.



2- الإصلاح الضريبي جزء من الإصلاح الاقتصادي: يقصد بالإصلاح الاقتصادي نقل الاقتصاد القومي كل من وضع تشويه العيوب والاختلالات على وضع خال منها ويمكن الاعتماد في هذا الإطار على الضرائب كأداة فعالة في إنجاح خطوات الإصلاح الاقتصادي

3- تعدد أنماط الإصلاح الضريبي وأهدافه: تعدد أنماط الإصلاح الضريبي يتعدد أهدافه وغاية القائمين عليه اذا يمكن ان يكون جزئيا لاصلاح خلل تشريعي في القانون الضريبي او لسد ثغرة من ثغرات القانون، او بهدف الحد من التهرب الضريبي كما يمكن ان يكون شاملا يسعى الى تحقيق اهداف عدة من أهمها تبسيط النظام الضريبي.

ثالثا: اسباب الاصلاح الضريبي في الجزائر

إن أسباب ودوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص وعيوب النظام الجبائي القديم، وتتمثل العيوب التي شكلت سببا للقيام بالإصلاحات الضريبية في ما يلي:

1- ضعف الجهاز الإداري: ان النقص في المعلومات والبيانات المالية تعكس بالدرجة الأولى ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب وتحصيلها، مما يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي علاوة على الفساد الإداري.

2- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي: لقد واجهت المؤسسة نظاما ضريبية معقدا، وذلك نتيجة لتنوع الضرائب وتعدد معدلاتها بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها، ان هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه، مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معا.

3- نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة وارتفاع الضغط الضريبي: لقد أصبح النظام الضريبي القديم غير ملائم ولا يتكيف مع المؤسسة، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الوطن وأمام المعطيات الجديدة للسوق.¹

4- ثقل الهيئة الضريبية: أن المؤسسات الجزائرية كانت تعاني من ارتفاع وطأة الضرائب على أرباح الشركات.

5- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار الخاص: بالرغم من صدور العديد من قوانين الاستثمار الخاص خلال الفترة التي سبقت إصلاحات 1992م والتي كانت موجهة اساسا لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال سياسة التحفيز الجبائي إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويعود هذا الفشل إلى أسباب عدة أهمها الإجراءات التعجيزية للقطاع الخاص التي جاءت بها القوانين المتتالية في الفترة الممتدة 1991_1963 اضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية الغير ملائمة انذاك.

المطلب الثاني: أهداف ودوافع الإصلاح الضريبي

أولا: اهداف الاصلاح الضريبي في الجزائر

ان الإصلاحات الضريبية لا تهدف الا لشيء واحد هو إرساء نظام جبائي فعال ومبني على ضرائب سهلة النسب، ومقبولة اجتماعيا والتي يمكن أن تجلب قدرا كافيا من المداخيل وتكرس مبدأ العدالة الضريبية. وكذا توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض اسعار الضرائب.

¹ عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة نظام الجزائر في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 4.



من أجل ذلك سطرنا بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي والتي تعرضها فيما يلي:

- 1- **ارساء نظام جبائي بسيط ومستقر:** حيث لتحقيق نظام جبائي مستقر في تشريعاته يهدف إلى نزع التعقيد والغموض الذي ميزه من خلال الفترة السابقة وإعادة المبادئ الأساسية لهيكل النظام الجبائي بما يترتب عليه من شفافية ووضوح تنعكس إيجاباً على المكلفين بالضريبة وعلى الإدارة الجبائية بحد ذاتها.
- 2- **تخفيف العبء الضريبي:** أن تخفيف العبء الضريبي يحفز المؤسسة بمزاولة وتوسيع نشاطها، كما أنه يشجع تكوين مؤسسات جديدة، من أجل ذلك اتخذت أول إجراءات تسمح بتخفيف ومرونة العبء الضريبي لصالح المؤسسة.¹
- 3- **إدارة ضريبة فعالة:** أن من شروط نجاح أي نظام ضريبي وجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيقه ومتابعته لذلك فمن الأهداف الهامة للإصلاح الضريبي تحقيق إدارة فعالة من خلال رفع عدد الموظفين بالجهاز الضريبي وإنشاء مدرسة وطنية لضرائب، تعميم استعمال الاعلام الآلي وإزالة البيروقراطية وكل العراقيل الموجودة داخل إدارة الضرائب مما يؤدي إلى كسب ثقة المكلف بإدارة الضرائب بالإضافة إلى تنظيم أبواب مفتوحة على الضرائب كل سنة للتقرب من المواطن.
- 4- **تحقيق العدالة الضريبية:** يسعى النظام الضريبي الجديد إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي وذلك من خلال ما يلي:
 - التمييز بين الأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية وإخضاع كل طرف منها لمعاملة ضريبية خاصة.
 - إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضريبة لتكون عاملاً من عوامل التحكم في التضخم، والتوسع بإستعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية، علماً أن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية، حيث أنها تراعي مستويات الدخل.
 - مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف عن طريق الإحد بعين الاعتبار لظروفه الشخصية وكذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.²
- 5- **توجيه النشاط الاقتصادي:** وذلك من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي وتشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على زيادة الاستثمار عن طريق منح الامتيازات الضريبية كإتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة على عملية الاستثمار وتوسيع المشاريع، وذلك من خلال الإجراءات التالية:³
 - ✓ حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية.
 - ✓ توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها وذلك وفق السياسة الاقتصادية المنتهجة.
 - ✓ تشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على مبادرة الاستثمار وذلك بفضل التسهيلات والتحفيزات الجبائية.

¹ العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، 1992-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 93.

² قشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل قرارات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 151.

³ عبد المجيد قدي، "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة"، مرجع سبق ذكره، ص 3.



- ✓ تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الانتاجي، مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- ✓ زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، وجعلها تغطي نفقات التسيير.

ثانيا: دوافع الإصلاح الضريبي

أهم أسباب هذا الإصلاح نجرها في النقاط التالية:

- 1- انتشار الغش والتهرب الضريبي: إن سلبيات النظام الضريبي تساهم في رفع وحدة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة الى عوامل أخرى.¹
- 2- تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي: تعقد النظام الضريبي وتعدد الضرائب والواعية الضريبية بالإضافة الى اختلاف موعد تحصيلها ، هذه العوامل تجعل النظام الضريبي صعب التطبيق والحكم فيه مما يصعب مهمة إدارة الضرائب و المؤسسة والافراد معا.²
- 3- ارتفاع مستوى الضغط الضريبي: تعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا تحدث عدة تغيرات في سلوك الافراد تختلف إيجابيا وسلبيا تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية.³
- 4- جمود النظام الضريبي: يؤدي بقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة الى خلق تقاليد فنية وادارية ترتبط بطبيعة عناصر وواعية الضرائب من جهة، وبإجراءات تقديرها وربطها وتحصيلها وبتنظيم ادارتها من جهة أخرى وينشأ ارتباط كل من المكلفين والإدارة الضريبية بهذه التقاليد.⁴
- 5- ضعف العدالة الضريبية: ان العدالة الضريبية تعني ان يدفع المكلف قيمة الضريبة حسب المقدرة التكلفة له، الوضعية العامة للمكلف واختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة
- 6- ضعف الإدارة الضريبية: إن الإدارة الضريبية الفعالة تساهم في إنجاح النظام الضريبي، حيث تشكل همزة وصل بين المكلفين والنظام الضريبي، في مقابل نجد ان ضعف الإدارة الضريبية من الأسباب التي تؤدي الى فشل النظام الضريبي

المطلب الثالث: مجالات الإصلاح الضريبي.

هناك العديد من المجالات المتعلقة بالإصلاح الضريبي التي تتطلب مراجعة في محاولة لوضع تصورات محددة بشأنها واهم هذه المجالات مايلي:

- 1- توسيع الوعاء الضريبي: يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين: الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل أنواعا جديدة من الضرائب على المدخول او السلع الاستهلاكية او الضرائب البيئية التي يكون الغرض الأساسي منها حماية البيئة، او فرض ضرائب على النشاطات القطاع الغير منظم من خلال مؤشرات

¹ محيي محمد سعد، الاطار القانوني للعلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية، منشورات الاشعاع الفنية، مصر، 1996، ص

119

² محمد جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص

علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 407

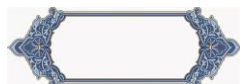
³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين الفعالية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص، ص 128، 134

⁴ عفيف عبد المجيد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 -

2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، باتنة، الجزائر، 2014، ص 109



خاصة، تعكس نوع النشاط فيه ودرجته، اما الطريقة الثانية فهي زيادة الكفاءة لنظام بما يسمح للوصول الى شرائح لم تخطى في السابق.



وفي الحقيقة في النوع الثاني هو المقصود في عملية الإصلاح الضريبي في الدول النامية حيث يؤدي ضعف الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب وجبايتها الى فقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية.¹

2- **ترشيد معدل الضريبة:** تأتي عملية ترشيد معدل الضريبة بعد توسيع الوعاء الضريبي في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب ولكن كما هو معروف فإنه كلما زادت معدلات الضريبة زاد مقدار الضريبي وزادت معه مشكلات الغش والتهرب الضريبي.²

3- **الاتساق بين الأدوات الضريبية:** ذلك لأن عملية الإصلاح نوع واحد من الضرائب قد تكون على حساب نوع اخر وعندما يفتقر الإصلاح الى التنسيق والمتابعة في الأداء من جهة أخرى، بل ان بعضهم أشار الى مقدور الجهاز الإداري على التصحيح والتكيف سريعا تعد عنصر حاسم في نجاح عملية الإصلاح او فشلها.

4- **تحسين أداء الجهاز الإداري:** تعد التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مستوى الإصلاحات الضريبية من ناحية، ومدى فعالية الجهاز الإداري وقدرته والتحسين السريع.³

المبحث الثالث: اهم الإصلاحات على النظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

أولاً: تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي للمكلف بالضريبة".⁴

ثانياً: خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بأنها:⁵

- **ضريبة سنوية:** اذ تستحق سنويا على الربح او الدخل الذي يحققه الخاضع لهذه الضريبة
- **ضريبة إجمالية:** حيث تخص الدخل الإجمالي الصافي الذي يتم الحصول عليه بعد طرح جميع الأعباء التي يسمح بها القانون.
- **ضريبة تصاعدية:** حيث تقرض وفق جدول تصاعدي.
- **ضريبة وحيدة:** بمعنى انها تضم كل أصناف المداخيل.
- **ضريبة تصريحية:** حيث يجب التصريح بها بعد تأسيسها وتغطيتها.

ثالثاً: الأشخاص الخاضعين لضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

حسب المواد (03)،(04) من قانون الضرائب المباشرة فإن الأشخاص الخاضعين لضريبة لسبب مجمع مداخلهم هم:

¹ ناجي المتوفي، الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 06

² تاريخ التصفح 17:10، www.acc4arab.com/acc/show/hread.php/11792. 22/03/2022

³ ناجي المتوفي، مرجع سبق ذكره ص 14.

⁴ المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2019، ص 104

⁵ رضا خلاصي، النظام الجبائي الجديد، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 69.



• الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم الجبائي في الجزائر، كما حدد ان الأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر يخضعون لضريبة على الدخل الإجمالي لأجل عائداتهم الجزائرية، وحسب التشريع الجبائي الساري المفعول يعتبر كأن لديهم موطن تكليف جبائي في الجزائر كل من:¹

✓ الأشخاص الذين يتوفر لديهم سكن بصفته مالكين او منتفعين بيه او مستأجرين لمدة على الأقل سنة.

✓ الأشخاص الذين لديهم سواء مكان اقامتهم الرئيسية او يملكون مركز مصالحهم الأساسية بالجزائر.

✓ الأشخاص الذين يمارسون في الجزائر نشاط مهني سواء كانوا أجراء او لا.

رابعا: المداخل المعفاة من الضريبة على الدخل الاجمالي

وتشمل كل من:

1- بالنسبة للمداخل الفلاحية:

الاعفاءات الدائمة: تعفى بصفة دائمة من الضريبة على الدخل الاجمالي، المداخل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

الاعفاءات المؤقتة: تعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي لمدة 10 سنوات للمداخل الناتجة عن الانشطة الفلاحية وتربية الحيوانات في المناطق الجبلية.²

2- بالنسبة للأرباح الصناعية والتجارية:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الاشخاص المعاقين المعتمدة من طرف الدولة وكذلك الهياكل التابعة لها.

- يستفيد من الاعفاء لمدة 10 سنوات كل من الحرفيين التقليديين كذلك للممارسين نشاطا حرفيا فنيا

- تستفيد الانشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر المستفيد من اعانة الصندوق الوطني لتدعيم وتشغيل الشباب اعفاء لمدة 3 سنوات.³

3- فيما يخص المرتبات، الأجور، المنح:

- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل.

- المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي مثل الأجر الوحيد، أو المنح العائلية .

- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة والجماعات، والمؤسسات العمومية .

- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول من جراء وقائع الحرب.

- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على اثر حكم قضائي .

¹ رضاء خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 13-14

³ عبد الحميد بوزيدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 15.



خامسا: طرق تحصيل الضريبة على الدخل الاجمالي

يتم دفع الضريبة على الدخل الاجمالي وفق نظامين:

1- نظام الاقتطاع من المصدر: وفق هذا النظام يجب ان تكون الاقطاعات المختصة للمدفوعات خلال شهر محدد مدفوعة في العشرين يوما الاولى من الشهر الموالي لصندوق قابض الضرائب، حيث يرفق المدين باستمارة التصريح.

2- نظام التسبيقات على الحساب (النظام الحقيقي): وفق هذا النظام يتم دفع الضريبة في شكل تسويقين في المواعيد التالية:

- التسبيق الاول: من 15 فيفيري الى 15 مارس

- التسبيق الثاني: من 15 ماي الى 15 جوان¹.

سادسا: أهم تعديلات ونسب الضريبة على الدخل لإجمالي (IRG)

تعديل سنة 2003: جاء قانون المالية لسنة 2003 في مادته 14 هو الآخر بتعديلات على المادة 104 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، ومست هذه التعديلات تغيير في شرائح الدخل نحو الإرتفاع، وبضغط ضريبي أقل نوعا ما، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر حسب قانون المالية لسنة 2003

| نسبة الضريبة % | قسط الدخل السنوي الخاضع لضريبة دج |
|----------------|-----------------------------------|
| 0 | لا يتجاوز 60000 |
| 10 | من 60001 الى 180000 |
| 20 | من 180001 الى 360000 |
| 30 | من 360001 الى 1080000 |
| 35 | من 1080001 الى 3240000 |
| 40 | اكثر من 3240000 |

المصدر: القانون رقم 11"12 المؤرخ في 24.12.2002، المتضمن قانون المالية 2003، المادة 14، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 25،12.2002، ص ص 5-6.

تعديل سنة 2008: بعد آخر قانون شهد تعديلات للجدول التصاعدي، تقلصت فيه شرائح الدخل الخاضعة للضريبة من 6 شرائح إلى 4 شرائح مع بلوغ الشريحة المعفاة من الدخل 120000 دج وهي ضعف الشريحة المعفاة سابقا. والجدول الموالي يوضح شرائح الدخل ونسب الضريبة

الجدول رقم (2): الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر حسب قانون المالية لسنة 2008

| نسبة الضريبة % | قسط الدخل السنوي الخاضع لضريبة دج |
|----------------|-----------------------------------|
| 0 | لا يتجاوز 120000 |
| 20 | من 120001 الى 360000 |

¹ عبد المجيد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، غير منشورة، 2013-2014، ص 118.



| | |
|----|-----------------------|
| 30 | من 360001 الى 1440000 |
| 35 | أكثر من 1440000 |

المصدر: القانون رقم 12"17 المؤرخ في 30,12,2007، المتضمن قانون المالية لسنة 2008، المادة 5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31.12.2007، ص ص 4-5

تعديل سنة 2017: حافظ قانون المالية لسنة 2017 على نفس الأقساط ونسب الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي لتعديل 2008، كما قرر الإخضاع للضريبة على الدخل الإجمالي، أرباح رأس المال المتاحة للمباني المبنية وغير المبنية، أرباح رأس المال تصرف للنظر للعقارات المبنية وغير المبنية تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 5% ضريبة الإستقطاع، ولا تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي في هذا النوع أرباح رأس المال:

- المحققة عند التنازل عن ملكية عقارية مرتبطة بالتعاقد للتنازل عن ملكية العقار.
- المحققة عند التنازل على العقار من طرف المستأجر أو المؤجر في عقد الايجار.
- تخص التنازل عن عقارات مبنية وغير مبنية المجمدة والتي عقدت منذ أكثر من عشر سنوات.

المطلب الثاني: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

أولاً: تعريف الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

أهم ما يميز الضريبة على أرباح الشركات أنها ضريبة سنوية مباشرة تفرض على الدخل الصافي بعد خصم جميع الأعباء والتكاليف التي يقرها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويخضع لها الأشخاص المعنويين، وقد شملتها العديد من التعديلات منذ بداية تطبيقها فيما يخص معدلاتها تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يأتي¹:

(تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح او المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات).

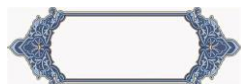
تتميز الضريبة على ارباح الشركات بعدة خصائص نجلها فيما يلي:

- **ضريبة وحيدة:** حيث انها تتعلق بضرية واحدة تفرض على الاشخاص المعنويين.
- **ضريبة عامة:** كونها تفرض على مجمل الارباح دون التمييز لطبيعتها.
- **ضريبة سنوية:** بحيث تفرض مرة واحدة في السنة على الارباح المحققة في السنة.
- **ضريبة نسبية:** حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت وليس لجدول تصاعدي².
- **ضريبة تصريحية:** بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع ارباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية³.

¹ المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، الصادرة بتاريخ 1991/12/31، ص 52.

² حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص، ص 16، IBS 15، منصور بن اعمار، الضريبة على أرباح الشركات،

³ رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 29.



ثانيا: مزايا الضريبة على ارباح الشركات

- الشفافية: وذلك من خلال النظرة الاجمالية لمجموع ارباح المكلف، وطريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة

- البساطة: سواء بالنسبة للمكلف او لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بتصريح وبضريبة واحدة على الارباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها.

- الاقتراب من العدالة: من خلال الغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة كذلك بين الشركات الوطنية والشركات الاجنبية

وطبقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2006 تفرض الضريبة على ارباح الشركات بمعدل عادي يقدر ب25% ومعدل منخفض يقدر ب 12.5% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها ويتم دفعها خلال ثلاثة اقساط هي:

- التسبيق الاول: يدفع قبل 20مارس
- التسبيق الثاني: يدفع قبل 20جوان
- التسبيق الثالث: يدفع قبل 20نوفمبر

وتساوي قيمة كل تسبيق 30% الضريبة المتعلقة بالربح السنة السابقة على ان تتم التسوية عند دفع رصيد التصفية قبل 20 افريل من السنة الموالية حيث ان:

رصيد التصفية = الضريبة المستحقة - مجموع التسبيقات الثلاثة المدفوعة.

ثالثا: أهم تعديلات ونسب الضريبة على أرباح الشركات IBS

تفرض الضريبة على أرباح الشركات على صافي الأرباح المحققة من قبل الأشخاص المعنويين بعد خصم جميع التكاليف، نستعرض التعديلات التي مست المعدل العادي والمعدل المنخفض في الجدول التالي:

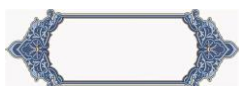
الجدول رقم (3): التعديلات ونسب الضريبة على أرباح الشركات

| المعدل المنخفض | المعدل العادي | تعديلات الضريبة |
|---|---|--|
| 12,5% يفرض على الأرباح المراد استثمارها | 25% تفرض على أرباح الشركات | تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2008 |
| | 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات 50% من رقم الاعمال | |
| | 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 19% بالنسبة للأنشطة المختلطة في حالة ما اذا كان رقم الاعمال | تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2009 |



| | | |
|--|---|---|
| | <p>الأنشطة المنتجة لمواد البناء والاشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50% من رقم الاعمال الإجمالي او يفوقه 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الاعمال المحقق في التجارة والخدمات 50 % من رقم الاعمال</p> | |
| | <p>23% تفرض على أرباح الشركات</p> | <p>تعديل قانون المالية 2015</p> |
| | <p>19% بالنسبة للأنشطة انتاج السلع 23% بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات السفر 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى</p> | <p>تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2015</p> |

المصدر: عبد الهادي مختار، دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الانفاق العام في الجزائر 1993—2015، مجلة البديل 1 اقتصادي، العدد الثامن، جامعة تيارت، الجزائر، 2015، ص 187.



رابعاً: الإعفاءات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات (IBS) وطرق الدفع

1- الإعفاءات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات (IBS): نصت في هذا المجال المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:¹

— تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر والمستفيد منت اعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب من اعفاء كلي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال
— ترفع مدة اعفاء كلي الى 6 سنوات اذا كانت النشاطات ممارسة من منطقة يجب ترقيةها ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال

— تعفى التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات التي تمارس نشاطا مصرفيا
— صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية
— الشركات التعاونية للإنتاج

— اعفاء لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل المستثمرين الوطنيين والأجانب
— تستفيد من اعفاء لمدة 5 سنوات، ابتداء من السنة المالية 2001

خامساً: طرق دفع الضريبة على أرباح الشركات (IBS): يتم دفعها بطريقتين هما:²

- **نظام الدفع العفوي:** تدفع الضريبة على أرباح الشركات بصفة تلقائية لدى قابضة الضرائب بعد قيام المكلف بحساب مبلغ الضريبة بنفسه دون اشعار مسبق من طرف مصلحة الضرائب لهذا الأخير بالتسديد. ويتم تسديد الضريبة وفق 3 أقساط متبوعة بقسط التسوية الذي يعبر عن الرصيد الباقي من الضريبة الواجب دفعها، تدفع هذه الأقساط في كل سنة مالية، حيث مبلغ القسط الواجب الدفع يمثل 30% من الضريبة المستحقة على أرباح الدورة الأخيرة المرصد، وعند غياب الدورة الأخيرة الشركات الجديدة، يتم الاعتماد على 5% من رأس مال الشركة لحساب القسط.
- **نظام الاقتطاع من المنبع:** يعتبر نظاما استثنائيا حيث نص المشرع على خضوع بعض المداخل لتقنية الاقتطاع من المصدر، مثل المداخل المحققة عن طريق المؤسسات الأجنبية، وكذا مداخل ورؤوس الأموال المنقولة لضريبة على أرباح الشركات.

المطلب الثالث: الرسم على قيمة المضافة (TVA)

أولاً: تعريف الرسم على القيمة المضافة (TVA)

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تفرض على الانفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي، ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعاً صناعياً أو تجارياً أو حرفياً.³
وتعرف أيضاً بأنها ضريبة تطبق على المعاملات، حيث تتسم باتساع الوعاء.⁴

ثانياً: خصائص الرسم على القيمة المضافة (TVA)

¹ رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 33 34.

² عبد المجيد عفيف، مرجع سبق ذكره، ص 124.

رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 124.³

عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 129.⁴



يتميز الرسم على القيمة المضافة بما يلي:¹

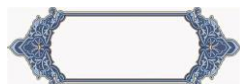
- **ضريبة حقيقية:** نظرا لأنها تمس استعمال الدخل أي عملية الانفاق او الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات.
- **ضريبة غير مباشرة:** لأنها لا تدفع مباشرة الى الخزينة عن طريق المستهلك النهائي وانما عن طريق المؤسسة.
- **ضريبة نسبية القيمة:** ضريبة حسب قيمة السلعة، حيث تدفع حسب قيمة المشتريات وليست حسب الكيفية الطبيعية للمنتوج من ناحية الكم والكيف.²
- **ضريبة حيادية:** الرسم على القيمة المضافة ضريبة حيادية لأنه يقع على عاتق المستهلك النهائي.

3

رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص 124.¹

منصور بن اعمار، الرسم على القيمة المضافة، تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة لنشر والتوزيع، ص 48.²

دنديني يحي، المالية العمومية، ط 2، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 188.³



ثالثا: مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة (TVA)

يتمثل مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة في جميع المؤسسات والأشخاص الخاضعين لهذا الرسم سواء كانوا خاضعين اجباريا او خياريا. فالمبدأ الرئيسي ان العمليات او الأشخاص الذين تتوفر فيهم مواصفات التي نص عليها القانون الرسم على رقم الاعمال في مادته الأولى تتمثل في:¹

— عمليات البيع والاعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسم الخاصة، التي تكتسي طابعا تجاريا او حرفيا او صناعيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية او عرضية. ويطبق هذا الرسم أيا كان الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في انجاز الاعمال الخاضعة لضريبة او وضعيتهم إزاء جميع الضرائب، وشكل او طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص

رابعا: اهم التعديلات ونسب الرسم على القيمة المضافة (TVA)

يحسب الرسم على القيمة المضافة بتطبيق معدل محدد على الأساس الخاضع لضريبة، والمتمثل في رقم الاعمال، وهذا الأخير يحتوي على سعر السلعة او الاشغال بما في ذلك الحقوق والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة (رقم الاعمال خارج الرسم).² وتجدر الإشارة الى ان معدلات الرسم على القيمة المضافة شهد تعديلات عبر قوانين المالية، وهذا مايبوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): تعديلات معدل الرسم على القيمة المضافة من سنة 2001 الى 2017

| المعدل العادي | المعدل المنخفض | المعدل المنخفض الخاص | المعدل العادي | |
|---------------|----------------|----------------------|---------------|-------------------------------|
| ملغى | ملغى | 7 | 17 | تعديل قانون المالية لسنة 2001 |
| ملغى | ملغى | 9 | 19 | تعديل قانون المالية لسنة 2017 |

المصدر: عابي وليد، سراي صالح، الاصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة لفترة 1992—2017.

خامسا: الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة (TVA)

فرق المشرع الجزائري في منح الإعفاءات بالرسم على القيمة المضافة بين العمليات التي تتم في الداخل، وتلك المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وهي:³

1- العمليات التي في الداخل:

نستثني من مجال التطبيق الرسم على القيمة المضافة عمليات البيع المتعلقة ب:

- المنتوجات الخاضعة لرسم الصحي على اللحوم باستثناء اللحوم الحمراء المجمدة
- اسلاخ الحيوانات الخاضعة للرسم الصحي على اللحوم باستثناء اللحوم الحمراء المجمدة
- مصنوعات الذهب، والفضة والبلاطين الخاضعة لرسم الضمان
- العمليات التي يقوم بها الأشخاص الذي يقل رقم أعمالهم 30000000 دج او يساويه

¹ المديرية العامة لضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، نشرة 2019، الجزائر، ص 04.

² رحال نصر، عواد مصطفى، جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق، النشر والتوزيع مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2010، ص 29.

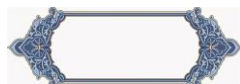
³ المديرية العامة لضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، نشرة 2019، الجزائر، ص ص 06- 09.



- العمليات المنجزة من طرف الشركات الأعضاء
- عمليات البيع الخاضعة بالخبز والدقيق
- عمليات البيع المتعلقة بالحليب ومشقاته
- السيارات السياحية الجديدة

2- العمليات التي تتم عند الاستيراد:

- البضائع الموضوعة تحت احد الأنظمة الموقفة للحقوق الجمركية
- البضائع التي تستفيد من قبول استثنائي مع الاعفاء من الحقوق الجمركية
- الطائرات المخصصة لمؤسسات الملاحة الجوية
- المواد او المنتجات الخام او المصنعة المعدة للاستخدام في الصناعة والاعداد والتجهيز والإصلاح التي أدخلت على السفن.



3- العمليات التي تتم عند التصدير:

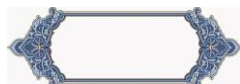
- عمليات البيع والصنع المصدرة التي تتعلق بالبضائع المصدرة
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني

سادسا: طرق دفع الرسم على القيمة المضافة (TVA)

حدد المشرع ثلاث أنظمة لدفع الرسم على القيمة المضافة كما يلي:¹

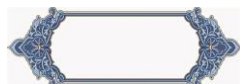
- 1- **النظام العام:** على كل شخص يقوم بعمليات خاضعة لرسم على القيمة المضافة ان يسلم او ان يرسل قبل العشرين يوم من كل شهر الى قابض الضرائب الذي يوجد في مقر اقامته الرئيسية او في دائرة اختصاصه، كشفا يبين فيه مبلغ العمليات المحققة في نفس الوقت حسب هذا الكشف
- 2- **نظام الاقتطاع من المصدر:** حسب هذا النظام يقتطع الرسم على القيمة المضافة المستحق من العملات التي يحملها بائعو شبكات الرهان الرياضي الجزائري، ويعاد دفعه في الخزينة من قبل هذه الهيئة، لدى مكتب قابض الضرائب.
- 3- **نظام الأقساط الوقتية:** يمكن الترخيص للمدينين بالضريبة الذين يملكون إقامة دائمة والذين يمارسون نشاطاتهم منذ 6 اشهر على الأقل ان يسددوا الضريبة بناء على طلب منهم، طبقا لنظام دفع الأقساط مسبقا على الضريبة، ويجب تقديم الطلب قبل اول فبراير، ويعتبر هذا الأخير صالحا للسنة المالية بأكملها.

¹ عبد الحميد عفيف، مرجع سبق ذكره، ص 144.



خلاصة الفصل

من خلال تناولنا الإطار النظري للمنظومة الجبائية اتضح لنا أن هذه الأخيرة عبارة عن مجموع برامج متكاملة تخطط وتنفذ من طرف الدولة، لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية حيث تسعى إلى ضمان استقرار اقتصادي من خلال التأثير على الدخل الوطني ومستويات الأسعار والإستثمار، ثم الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر إلا أن نظامها الضريبي الحالي لازال يعاني من العديد من النقائص.



الفصل الثاني

الاستثمارات وتحصيل الإيرادات



تمهيد

إن تطور دور الدولة في المجتمعات الحديثة خاصة منها الدور الاقتصادي أدى إلى إعطاء الميزانية العامة والتحفيزات الجبائية للاستثمار أهمية كبيرة بإعتبارها اداتان هامتان تؤثران في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكمن الأهمية المتزايدة للميزانية العامة في كونها المرآة العاكسة لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلد ومدى تحقيق الرفاهية والتنمية للمجتمع، أما بالعودة إلى التحفيزات الجبائية للاستثمار فإكتسبت أهميتها من خلال كونها العنصر الفعال والآلية الأكثر جذبا وتحفيزا لمختلف الاستثمارات

بالإضافة إلى كونها أداة تستعملها الدولة من أجل توجيه الاستثمارات إلى قطاعات أو مناطق معينة.

وللتفصيل أكثر سوف نتطرق لدراسة الميزانية العامة في الجزائر ومصادر تمويلها وكذا التحفيزات الجبائية للاستثمار حيث تم تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: التحصيل الضريبي للإيرادات والتحفيزات الجبائية

المبحث الثاني: الإيرادات وتمويل الموازنة العامة

المبحث الثالث: الاستثمار والتحفيز الجبائي

المبحث الأول: التحصيل الضريبي للإيرادات والتحفيزات الجبائية

المطلب الأول: التحصيل الضريبي وألياته

بعد قيام مصلحة الضرائب بربط الضريبة وتقديرها بإخطار المكلف بدين الضريبة ومواعيد الوفاء لهذا الدين تأتي مرحلة التحصيل وفق إجراءات وعمليات من خلالها يتم جمع مبالغ الضرائب لصالح الخزينة العمومية في مواعيد مناسبة ومحددة وطرق ملائمة.

أولا: مفهوم التحصيل الضريبي

تعددت تعاريف التحصيل الضريبي من بينها نذكر ما يلي:



عرف التحصيل الضريبي على أنه: مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الاطار.¹

كما عرف أيضا بأنه: مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب الى خزينة الدولة.²

ثانيا: طريقة تحصيل الضريبة

القاعدة العامة ان الضريبة تجنى من المكلف مباشرة ولكن قد يرى المشرع ان يأخذ بطريقة الحجز من المنبع حتى يضمن سهولة تحصيلها ويتفادى وسائل التهرب منها، فتجنى الضريبة عن طريق خصمها من الراتب أو الاجر لدى صاحب العمل قبل صرفه للمكلف المفروض عليه الضريبة، او تحصيل ضريبة المباني من المستأجرين وذلك بخصمها من الإيجارات المستحقة عليهم للملاك. وهكذا ومن المقرر قانونا ان الملتزم بأداة الضريبة عليه أن يقوم بتوريدها الى الجهة الحكومية المختصة بتحصيل الضريبة دون أن تلتزم الحكومة بمطالبتها بأدائها.³

ثالثا: آليات التحصيل الضريبي

تعتمد الإدارة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي على عدة اليات وهي:

1- طريقة التسديد المباشر (الدفع من قبل المكلف مباشرة)

القاعدة العامة ان يلزم المكلف بالضريبة بدفعها الى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة له بأدائها في محل إقامته، وهذه الطريقة الأكثر شيوعا، قد يتم دفع الضريبة بمعرفة شخص آخر غير مكلف بالضريبة، ويعد ذلك استثناء من القاعدة العامة. وتسري هذه الطريقة بصورة عامة في الضرائب عامة في الضرائب المباشرة، ومضمونها أن يكلف المشرع شخصا آخر (المكلف القانوني او الوسيط الضريبي) غير المكلف الفعلي بدفع مبلغ الضريبة الى الخزينة العمومية، على ان يقوم بتحصيلها من المكلف بالضريبة الفعلي.

2- طريقة الأقساط المتقدمة

في ظل هذا الأسلوب يكون لدى المكلف من الخبرة مايمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، ويكون لدى المكلف من بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد بعض المبالغ في صورة أقساط دورية (شهريا او كل ثلاثة شهور) مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى الإدارة الضريبية في نهاية العام اتخاذ إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة.

ثم تقوم بعمل التسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة او ترحل هذه المبالغ مقدم تحت حساب الضريبة.⁴

3- طريقة الحجز من المنبع

¹ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 256.
² علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 230.
³ خالد جوبر، أثر جودة الإدارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013_2014، ص 50.
⁴ حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، دون دار نشر، مصر، 2004، ص 93.



يلجأ المشرع الى هذه الطريقة في نطاق الضرائب على الدخل وتبعاً لهذه الطريقة يقوم الشخص الذي يدفع الدخل للمكلف بخصم الضريبة من هذا الدخل قبل توزيعه.

فالضريبة تحتجز من المكلف عند المنبع وتطبق هذه الطريقة في الجزائر بالنسبة للضريبة على الأجر والمرتببات عن طريق خصمها من الاجراء لدى صاحب العمل وكذلك بالنسبة للضريبة على إيرادات القيم المنقولة فإن تحصيلها يتم عن طريق الزام الشركة التي تقوم بالتوزيعات بتوريد الضرائب المستحقة قبل توزيعها، ويلجأ المشرع الى هذه الطريقة في نطاق الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بحيث تضاف الضريبة الى ثمن السلعة التي تحتكر انتاجها ويحصل مبلغ الضريبة مع الثمن بمناسبة دفعه.¹

4- طريقة الدمغة

يحدث كثيرا بالنسبة للضرائب على التداول بحيث يأخذ تحصيل الضريبة صورة شراء طوابع أو أوراق مدموغة أو التزام بقيد أو تسجيل بعض الاعمال في السجلات وتدفع الضريبة بهذه المناسبة وتطبق طريقة الدمغة بصورة واسعة في نطاق الرسوم.²

رابعاً: إجراءات التحصيل

هناك عدة إجراءات للتحصيل الضريبي تتبعها الإدارة الضريبة وهي كالتالي:

1- الجداول والإنذارات

- تحصل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله، حيث يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في تحصيل ضمن نفس الشروط ويبين هذا التاريخ في الجدول وكذا في الإنذارات الموجهة الى المكلفين بالضريبة، وفي حال ملاحظة أخطاء في صياغة الجداول يوضع كشف لهذه الأخطاء من قبل مدير الضرائب بالولاية، ويوافق عليه ضمن الشروط التي تتم وقفها المصادقة على تلك الجداول، ويرفق بها كوثيقة إثبات.³

- يرسل قابض الضرائب إنذار إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها وشروط الاستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل حيث يرفق الإنذار بحوالة للخرينة محررة سلفاً، كما ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم.⁴

2- ممارسة المتابعات

تتم المتابعات على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانوناً أو المحضرين القضائيين، حيث تتم المتابعات بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية، تتمثل الإجراءات التنفيذية في غلق المؤقت للمحل المهني والحجز والبيع، غير أن الغلق المؤقت والحجز يجب أن يسبقهما وجوباً إخطار يمكن تبليغه بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة.⁵

3- الغلق المؤقت والحجز

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 261.

² علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 233.

³ الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 143.

⁴ الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 144.

⁵ الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 145.

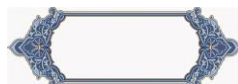


يتخذ قرار الغلق المؤقت من طرف المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى ومدير الضرائب بالولاية كل حسب مجال اختصاصه، بناء على تقرير يقدم من طرف المحاسب المتابع ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق 6 أشهر، ويبلغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة الموكل قانونا أو المحضر القضائي، في حالة عدم تحرير المكلف بالضريبة من دينه او اكتتاب سجلا الاستحقاقات يوافق عليه قابض الضرائب في اجل 10 أيام ابتداء من تاريخ التبليغ يقوم المحضر القضائي أو القضائي او العون المتابع بتنفيذ قرار الغلق المؤقت.¹

4- البيع بالمزاد العلني

يجوز البيع المنفرد لواحد او عدة من العناصر المادية المكونة للمحل التجاري المحجوز، وذلك بناء على الترخيص المذكور في المادة 146 حيث يجري البيع بعد 10 أيام من إصاق الإعلانات المتضمنة لكافة المعلومات المتعلقة بكل من صاحب المحل التجاري والقابض المباشر للمتابعة في الدائرة أو الولاية التي يوجد بها المحل التجاري، حيث يرسى مزاد المحل التجاري على المزاد الأعلى بثمن يساوي او يفوق السعر الافتتاحي، وفي حالة قصور المزادات يباع المحل التجاري بالتراضي ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 152.²

¹ الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 146.
² الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 151.



المطلب الثاني: مقومات فعالية التحصيل الضريبي

أولاً: مقومات التحصيل الضريبي

1- تفعيل الإدارة الضريبية

لنكون الضريبة مقبولة وذات مردودية أمر في غاية الأهمية والتعقيد، وهو أمر مرتبط أساساً مع الشروط والظروف التي تعمل في إطارها الإدارة الضريبية التي يجب أن تكون قادرة على إصدار القرارات وتطبيقها وتجسيدها في الميدان بكل شفافية ودون ضعف، صف إلى ذلك قدرتها وحسن تسييرها للإجراءات الضريبية الجد معقدة، ومراقبة تحصيل مختلف الضرائب.¹

كما تختص الإدارة الضريبية بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها، حماية لحقوق الدولة من جهة، وحقوق المكلفين من جهة أخرى، واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الاتقان والكمال وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.²

2- تفعيل الثقافة الضريبية

إن الإدارة الضريبية ملزمة باتباع سياسة ضريبية سليمة ورشيدة تعمل على إحداث نوع من الدراسة والمعرفة لدى المكلف بالضريبة ويتم ذلك من خلال:

● الاعتماد من مختلف الوسائل العصرية من أجل الاحتكاك بالمكلف ومن هذه الوسائل نذكر ما يلي:

- الوسائل المرئية والتي تتم فيها برمجة موائد مستديرة وحصص تخص المجال الجبائي.

- الوسائل الإعلامية المكتوبة كالإشهارات الدورية التي تبرز دور الجباية وأهميتها.

● تنظيم ندوات علمية تخص الجباية يتم من خلالها شرح وتفسير الإجراءات والغموض الذي يميز بعض النصوص القانونية لإزالة التأويلات المستعصية الفهم، وبذلك يتم تفسير نظرة المكلف اتجاه ارتكاب المخالفات مما يجعله ملتزماً بواجباته الجبائية وبالوجه الصحيح ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.³

3- تفعيل علاقة المكلف بالإدارة الضريبية

ينظم القانون الضريبي في كثير من مواده العلاقات بين المصالح المختلفة المتمثلة في المكلف من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى، فالقانون الضريبي يفرض على المكلف تقديم إقرار ضريبي على مدخولاته ويحمل مسؤولية ما جاء في الكشف الضريبي من معلومات، ويحدد أيضاً هذا الإقرار التزامات المكلف أمام الضريبة، فيما يتعلق بالفترة القانونية في إعطاء المعلومات الصحيحة دون تلاعب أو إخفاء، ويلتزم المكلف بضرورة تسهيل مهمة تنفيذ القانون الضريبي، كما يجب على المكلف أن يدفع الضريبة في وقتها المحدد وأن يكون حسن النية وصادق في علاقته مع الإدارة الضريبية.

¹ حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1995، ص 115.

² حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص 109.

³ خالد جوبر، أثر جودة الإدارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013-2014، ص 60.



إن القانون الضريبي حدد ونظم علاقة الإدارة الضريبية مع المكلف بالضريبة فإن التزام كل من الإدارة الضريبية والمكلف بالقوانين التي حددها التشريع الضريبي من شأنه أن يساهم في تفعيل النظام الضريبي وبالتالي يعكس بالإيجاب على الحصيلة الضريبية.¹

ثانياً: أهمية تفعيل التحصيل

تلعب الضرائب دوراً هاماً في تزويد الخزينة العمومية للدولة التي تقوم بدورها بتزويد المرافق العمومية ومختلف النفقات العامة وتغطيتها وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي، لذلك تهدف الدولة من وراء عملية التحصيل إلى ما يلي²:

✓ خلق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة.

✓ الحفاظ على الاقتصاد الوطني بفضل التمويل المتواصل لخزينة الدولة.

✓ تنظيم الدولة وتسيير مرافقها.

✓ منع التهرب عن طريق مختلف العقوبات.

المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية

أولاً: مفهوم التحفيز الجبائي

يعرف التحفيز على أنه: " تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية والالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمثل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحددها المشرع وهي عامة تتمحور حول طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد ".³

و يعرف أيضاً على أنه: " مزايا ضريبية تمنح من قبل³ المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة ".⁴

ثانياً: أهداف التحفيز الجبائي

1- الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي

يؤدي وضع الحوافز الجبائية من طرف الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية يذكر منها:

- تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب ورفع احتياطي الدولة من العملة الصعبة.⁵
- يؤدي إعفاء المنتجات المصدرة من الضرائب إلى الرفع من تنافسية المؤسسات المحلية.

¹ عتيقة سنوسي، فعالية النظام الضريبي الجزائري واثره على التحصيل الضريبي، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية - تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص 55.

² وكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 76.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 178.

⁴ مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007، ص 112.

⁵ محمد حمو، منور أو سرير، محاضرات في جبائية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص 216.



- تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها من خلال دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الجبائي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية لانعدام فرص انتاج هذه المنتجات المحلية. ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال اعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها.

- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا، فتنمية الاستثمار ستؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وعليه ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة والذي التزامهم سيرفع حتما من حجم الحصيلة الضريبية.¹

2- الأهداف الاجتماعية للتحفيز الجبائي

يعد امتصاص البطالة أهم أهداف سياسة التحفيز الضريبي، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات الضريبية تشجع التشغيل عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة فتمكن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص من توفير موارد مالية، حيث يسمح إعادة استثمار هذه الموارد بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، تتطلب تشغيل يد عاملة جديدة. تستهدف سياسة التحفيز الجبائي اجتماعيا أيضا تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فيما يخص نوعية ومستوى الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، والتي تتجسد إلفي ظل توازن جهوي، خاصة من حيث توزع وانتشار المؤسسات الاقتصادية.²

ثالثا: العوامل المؤثرة على نجاح سياسة التحفيز الجبائي

لا يعني إتباع سياسة التحفيز الجبائي بالضرورة تحقيق الأهداف الجبائية المسطرة، كون ذلك يتأثر بعوامل خارجية أخرى سواء المتعلقة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي أو المتعلقة بمحيط التحفيز الجبائي. وعليه يمكن أن تقسيم العوامل المؤثرة على سياسة التحفيز الجبائي إلى عاملين، ذات الطابع الضريبي وأخرى ذات الطابع غير الضريبي.

1- العوامل المؤثرة ذات الطابع الضريبي

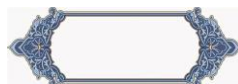
تتلخص العوامل ذات الطابع الضريبي والتي ترتبط بالتقنيات المستعملة في إطار هذه السياسة فيما يلي:

3

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 169-170.

² محمد حمو، منور أو سرير، مرجع سبق ذكره، ص 217.

³ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 119-121.



- عامل طبيعة الضريبة محل التحفيز

يختلف تأثير الضرائب على المؤسسة وذلك باختلاف أنواعها "ضرائب مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي فإن اختيار نوع الضرائب التي يكون تأثير على قرارات المؤسسة المستثمرة كي تكون محل عملية التحفيز الجبائي لها أهمية بالغة على فعالية ذلك التحفيز.

- عامل شكل التحفيز الضريبي

يأخذ التحفيز الجبائي عدة اشكال كتخفيف العبء الضريبي أو الإعفاء، وبالتالي ينبغي أن يكون شكل التحفيز الجبائي مشجعا وبشكل متفاوت لإقامة المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الإطار تمتاز التحفيزات الجبائية بفعالية أكبر مقارنة مع الأشكال الأخرى وذلك لأنها تساعد على التقليل من التكاليف المحملة على المؤسسة مما يؤثر على نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى يشجع على القيام بالمشاريع الاستثمارية.

- عامل زمن إقامة التحفيز الضريبي

يجب مراعاة عامل الزمن عند تطبيق إجراءات التحفيز الجبائي من حيث توقيت وضع التحفيز أو مدة سريانه وعليه يتطلب تقديم هذه التحفيزات في الوقت المناسب وبالمدة الكافية والضرورية لإقامة المشروع الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة منه والملاحظ ان المؤسسة تنفق مصاريف ضخمة متعلقة باستغلالها عند بداية نشاطها، لذا فإنها في أمس الحاجة للمساعدة والتشجيع لذلك فإن الوقت الملائم لوضع التحفيز الجبائي هو مرحلة انطلاق نشاط المؤسسة، فمن الضروري أن تمنح التحفيزات بقصد الاستثمار في القطاع الصناعي في السنوات الأولى لممارسة النشاط، كما يجب أن تتماشى هذه التحفيزات الممنوحة مع برنامج المؤسسة واستراتيجياتها في النمو.

- مجال تطبيق التحفيز الضريبي

ينبغي تحديد المؤسسات التي تستفيد من حماية التحفيز الجبائي، لذلك توضع بعض المعايير والشروط المحددة لطبيعة الاستثمار والمواد والوسائل المعينة بذلك التحفيز نظرا لأهميتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

2- العوامل ذات الطابع غير الضريبي

قدم الأستاذ Bernard vinay أربعة عناصر لوضع سياسة تحفيزية ملائمة هي:¹

- **العنصر السياسي:** حتى ينجح الاستثمار يجب على الدولة توفير الاستقرار السياسي في البلاد وهذا ما يجعل المستثمرين في أكثر راحة وتفاؤل لنجاح مشاريعهم.

- **العنصر الاقتصادي:** تبحث المؤسسات عن احسن وضع اقتصادي تتجسد فيه شبكة اتصالات متطورة وتتوفر فيها أسواق كافية، وكذا مصادر متنوعة للحصول على المواد الأولية، بالإضافة الى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، ووجود سياسة مرنة بالنسبة للأسعار واستقرار في العملة.

- **العنصر الإداري:** حتى تنجح عملية التحفيز الجبائي، يجب ان تكون الإدارة مطهرة وخالية من جميع العراقيل، والبيروقراطية والرشوة، وكذا وجود إطرادات تتمكن من العمل بكل كفاءة والقدرة على التحكم في المادة الجبائية.

¹ Bernardviney، 'Fiscalité èpargane et dèveloppement Pariscolin، Paris، 1998، P 138.



– **العنصر التقني:** من أجل كسب ثقة المستثمرين، يجب ان تتوفر في الدولة هياكل تقنية متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية، وتسهيلات الاتصال والتمويل العام حتى يكون للدولة الحظ الكبير في جلب المستثمرين.



المبحث الثاني: الإيرادات وتمويل الموازنة العامة

المطلب الأول: إيرادات الميزانية العامة

إن اتساع دور الدولة وتطور وظيفتها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة أدى بالضرورة إلى اتساع نطاق الإيرادات العامة من أجل تغطية النفقات العامة.

أولاً: تعريف الميزانية العامة

تتعدد تعريفات الميزانية العامة تبعاً لتعدد واختلاف الزاوية التي ينظر بها الباحث من خلالها، ويتجلى ذلك من خلال التعاريف التالية:

1- الميزانية العامة وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها الانفاق.¹

2- عرفها المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أن: " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها ".

ثانياً: النفقات العامة

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة.

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وهذا حسب المادة 20 من القانون 17/84 والتي تنص على "توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار".²

ثالثاً: الإيرادات العامة

تتميز الميزانية العامة في الجزائر بمصادر عدة لتمويلها فهي تعرف بثنائية التمويل بين إيرادات الجباية البترولية، وإيرادات عادية منها الجباية العادية، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد في البلد فهو اقتصاد ريعي، حيث تحتل الجباية البترولية المكانة الأكبر خاصة قبل الازمة النفطية ل 2014، وهذه الإيرادات هي كالتالي:

3

1- الجباية البترولية:

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول النفطية (الدول النامية) على ربع قطاع المحروقات والنفط، ويشكل هذا الأخير القسط الأكبر سواء في الناتج الداخلي الخام أو في هيكل الصادرات أو في حجم الموارد، ويشرف

¹ محمد أمين قمبر، مصباح حراق، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، جامعة قسنطينة 2، 2021، ص 21.

² محمد أمين قمبر، مصباح حراق، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ محمد أمين قمبر، مصباح حراق، مرجع سبق ذكره، ص 22.



على استغلال هذه الثروة في الجزائر شركة سوناطراك منذ 1963/12/31 بموجب المرسوم 491/63 بهدف التكفل بنقل وتسويق المحروقات

2- الجباية العادية:

مثل الجباية العادية مجموعة الاحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية وهي تمثل أيضا مجموع الاقطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية. وفيما يلي اهم مكونات الجباية العادية:

- الضرائب المباشرة:

هي التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يمكن نقل عبئها الى شخص اخر، تتضمن الضرائب المباشرة الضرائب التي تستهدف الدخل والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات إضافة الى ضرائب أخرى، والتي تم استحداثهم من خلال الإصلاح الضريبي ل 1992.

- الرسم على رقم الاعمال:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة TVA من اهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي في مجال الرسوم على رقم الاعمال، لتحل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات بموجب قانون المالية لسنة 1992.

- ضرائب الطابع والتسجيل

تعتبر حقوق التسجيل عن الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات، او العقارات والتنازل عن حقوق الايجار، اما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية او الدمغة.

- الحقوق الجمركية

تعتبر الضريبة الجمركية احدى صور الضرائب غير المباشرة وضرائب الانفاق، حيث انها تفرض على السلع والخدمات عند عبورها الحدود الجمركية دخولا وخروجا وهي بذلك تعتبر اهم وسائل الرقابة التي استعملتها الدولة على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات العامة

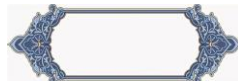
هناك العديد من المصادر التي تعتمد عليها الدولة في تحصيل الإيرادات التي تمكنها من الانفاق على مرافقها ومشاريعها العمومية.

و يمكن حصر أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة وأهم تقسيمها كما يلي:

أولا: الإيرادات العادية

هي تلك الإيرادات التي تتكرر بانتظام كدخل أملاك الدولة والضرائب والرسوم.

1- الدومين: ويقصد به كل ما تملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة او خاصة وسواء كانت أموال عقارية أو منقولة، ويقسم الدومين إلى:



- **الدومين الخاص:** ويقصد به الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة ومعدة الإستعمال الخارجي، بحيث تحقق نفعاً خاصاً لمستخدميها ويطبق عليه الحكام القانون الخاص.
- **الدومين العام:** المقصود به كل ما تملكه الدولة والذي يخضع للقانون العام ويكون مخصصاً لتلبية الحاجيات العامة، مثل الطرقات والجسور.¹

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 97.



ثانياً: الإيرادات غير العادية

يقصد بالإيرادات غير العادية تلك الإيرادات التي تلجأ لها الدولة عند الضرورة فقط، وتتميز هذه الإيرادات بكونها غير دورية وتتمثل في:¹

1- **المنح والاعانات والمساعدات والهبات:** وهي تلك الموارد الممنوحة للدولة من طرف دولة أخرى أو هيئات أخرى وتمنح في شكل عملات قابلة للتحويل، كما يمكن أن تكون عينية متمثلة في سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية وتدرج في ميزان المدفوعات في جانب المدين من الميزان.

2- **القروض العامة:** وهي وسيلة لتحويل الموارد من الجمهور بإعتباره الجهة الدائنة إلى الدولة كونها الجهة المدينة، ويمكن تعريف القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين مقيمين أو غير مقيمين، مع الإلتزام برده بعد مدة زمنية معينة مرفقا بفوائد، معنى اصل القرض + الفوائد الناتجة عنه.

3- **الإصدار النقدي الجديد:** تلجأ الدولة في تمويل نفقاتها العامة والإستثمارية منها خاصة إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه مصطلح التمويل الغير التقليدي وذلك من خلال زيادة وسائل الدفع بخلق قيمة اضافية من النقد الورقي.

ثالثاً: الإيرادات السيادية:

الإيرادات السيادية هي التي تحصل عليها الدولة جبرا من الافراد، وتعتمد في ذلك على عنصر الاجبار لما لها من سلطة على الافراد وحق السيادة، ومن اهم هذه الإيرادات الضرائب والرسوم.

1- الضرائب

فالضريبة هي "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة، دون يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".²

وللضريبة خصائص عديدة أهمها:³

- **الضريبة فريضة مالية:** ويقصد بها اقتطاع مالي من ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، أي ما يتم جبايته من الافراد يجب ان يأخذ صفة المال.

- **الضريبة تدفع جبرا:** الاجبار هنا هو اجبار قانوني وليس معنويا، يجد مصدره في القانون وليس في إرادة الافراد أو الدولة، وبناء على هذا يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون اخذ رغبته أو استعداد له للدفع في الاعتبار.

- **الضريبة تدفع بصورة نهائية:** أي ان الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو بدفع أية فوائد عنها.

- **الضريبة بدون مقابل:** أي ان المكلف بدفع الضريبة لا يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة.

¹ هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فح المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006، ص 71.

² سوزي عدلي ناشد "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 115.

³ المرجع نفسه، ص ص 115-120.



- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها: تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة اعبائها.

2- الرسوم: تستعين الدولة بحصيلة الرسوم لتأدية مجموعة من الخدمات التي تغلب فيه المنفعة العامة على المنفعة الخاصة ولكن يسهل في نفس الوقت تحديد المنفعة الخاصة والتعرف على المنتفع بها، وعليه يمكن تعريف الرسم على انه " مبلغ من المال تحده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي اليه خدمة معينة وتعود عليه بنفع خاص وتتطوي في الوقت على منفعة عامة غالبا " .

وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، حيث ان الأخيرة تدفع من الفرد جبرا وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه، اما الرسم فمبرر فرضه واساس تحصيله هو المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه من خدمة معينة تؤديها الدولة.¹

3- الغرامات والإتاوات: تعتبر الغرامات والأتاوات أيضا مصدرا من الإيرادات العامة، حيث تعرف الغرامة على انها " عقوبة مالية تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية، ونظام الغرامات الناجح يتميز بعدة خصائص يصعب معها الاعتماد عليه في تمويل النفقات العامة، فحصيلة الغرامات غير ثابتة ويصعب التنبؤ بها نظرا لارتباطها بالمخالفات القانونية وجودا وعدما وهي عادة ضئيلة وتزداد ضالتها كلما ازداد قانون العقوبات قربا من تحقيق الهدف من وجوده.²

المطلب الثالث: مصادر تمويل الموازنة العامة بالجزائر

أولا: مصادر تمويل الموازنة العامة

إن الوضع المالي الحقيقي للدولة في هذا الوقت يتميز بـ (مخطط عمل الحكومة الجزائرية 2020):

- ضعف توازنات الميزانية والخزينة، والذي يرجع بدوره لتراجع الإيرادات الجبائية.
- تراجع الجباية البترولية التي انخفضت إيراداتها من 4054 مليار دج سنة 2012 الى 2669 مليار دج سنة 2019.
- ضعف مستوى الجباية العادية التي بالكاد تحقق تغطية ميزانية التسيير
- تقلص قدرة الدولة المالية امام الطلب الداخلي المتزايد في مجال كل من الاستثمار والاستهلاك
- تدخل الدولة لفائدة المؤسسات العمومية العاجزة.
- غياب مؤشرات واضحة فيما يتعلق بالتكلفة الضمنية للميزانية المترتبة عن التدابير التحفيزية الممنوحة.³

ثانيا: الجباية العادية كمصدر أساسي لتمويل النفقات العامة

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 249.
² علا محمد عبد المحسن الشلة، "محددات الإيرادات العامة في فلسطين" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص ص 23-24.
³ إسماعيل صاري، مصادر التمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا، مجلة الدراسات، العدد الإقتصادي، (ISSN: 2676-2013)، العدد 01، المجلد، 13، الجزائر، جامعة سطيف 2022، ص183.



أصدرت وزارة المالية الجزائرية مايسمى بإطار الانفاق المتوسط (CDMT)، في إطار الإصلاح الموازي وعصرنة نظمه، ولقد اعتبرته الوزارة أداة للبرمجة والتخطيط والميزانية في المدى المتوسط ويهدف إلى:¹

1- تنمية فعالية الموارد الموازية، بتقوية الارتباط بين الاستراتيجيات القطاعية والموازنة السنوية.
2- تمكين المسيرين من البرمجة الموازية لاكثر من سنة، مع ضمان التسبيق بين مختلف مكونات الموازنة.

3- تحسين ظروف إعداد قانون المالية وتدعيم فعالية المفاضلة بين القطاعات

إن تنامي مخاطر عدم القدرة على مواصلة تمويل النفقات العمومية لاسيما نفقات التسيير منها (التي تعتبر ضرورية لمواصلة قيام الدولة بوظائفها الأساسية) يستوجب توسيع قاعدة الجباية العادية وكذا ضرورة العمل على تقليص الضغط الجبائي الى حدوده المثلى، بالإضافة الى إعادة النظر في العديد من الضرائب والرسوم، خاصة ما تعلق بالرسوم الجمركية لكبح الواردات التي أخذت منحى تصاعدي خطير أدى الى تسجيل عجز غير مسبوق في الميزان التجاري.

المبحث الثالث: الإستثمار والتحفيز الجبائي

يعتبر النظام الجبائي من اهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية حيث تستعمل الجباية على الواقع الاقتصادي، اذ تعمل جميع الدول على تكييف سياستها الجبائية من اجل تشجيع المستثمرين وتوجيه مشاريعهم بتبنيها كل التحفيزات والتسهيلات الجبائية الممنوحة.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

أولاً: مفهوم الاستثمار

1- **تعريف الاستثمار:** تعددت واختلقت التعاريف حول الاستثمار نظرا لاختلاف وجهات نظرا الاقتصاديين وتعددت اشكال الاستثمار، لذلك سنتطرق لبعض التعاريف:

يعرف الاستثمار اقتصاديا "أي استثمار يهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع".²

اما من وجهة نظر مالية يعرف الاستثمار على انه " التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل".³

¹ إسماعيل صاري، مرجع سبق ذكره، ص 184.

² محفوظ جودة وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، ط2، الشركة العربية المتحدة، للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص7.

³ الطاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص 14.



اما محاسبيا فيعرف "مجموع الوسائل والقيم الثابتة والمعنوية المنقولة وغير المنقولة التي حازتها المؤسسة او انجزتها بنفسها ليس بغرض البيع او التحويل وانما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة".¹ كما عرفه المشرع الجزائري على انه: اقتناء أصول تتدرج في اطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل بالإضافة الى المساهمة في راس مال الشركة.²

2- **أهداف الإستثمار:** تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بالاستثمار فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام، كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (كإنشاء جامعة او مستشفى عام)، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

3

و تلخص اهم الأهداف المستثمرين من الاستثمار:

- ✓ تحقيق العائد او الربح كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الاعمال
- ✓ المحافظة على الموجودات بتوسيع محالات الاستثمارات حتى لا تنخفض قيمة الموجودات بحكم ارتفاع الأسعار وتقلباتها.
- ✓ العمل باستمرار على زيادة العائد التحقق من الاستثمار وتنميته.
- ✓ استمرار الحصول على الدخل والعمل على زيادته وهذا يعني ان المستثمر يسعى دائما من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر.

ثانيا: تصنيفات الاستثمار

تعددت تصنيفات الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه حيث يمكن ايجازها فيما يلي:

1- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها: وتنقسم الى:

- **الاستثمارات الحقيقية (المادية):** هي التوظيفات التي تتحقق من خلال شراء بيع او استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، ومن مزايا هذه الاستثمارات نذكر:

• التحوط من تقلبات الأسعار ومن ظاهرة التضخم.

• فرصة لتنويع الأدوات الاستثمارية وبالتالي زيادة الفرص الربحية وتقليل المخاطر.

2- الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي: وتنقسم الى استثمار محلي واستثمار اجنبي كما يلي: 2

- **الاستثمار المحلي (الداخلي):** وهو ذلك الاستثمار الذي يكون داخل السوق المحلي في البلد المعني بحيث يتخذ عدة اشكال مثل الاستثمار في رأسمال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي او الاستثمار في تكوين المخزون السلعي الذي يهدف أساسا إلى تسهيل عملية الإنتاج والبيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية.

- **الاستثمار الخارجي:** استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية بمعنى الخروج من إقليم بلد الإقامة، وينقسم الى نوعين وهما:

¹ سعدان شباكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص47.

² الجريدة الرسمية، المادة 20 قانون رقابة الإستثمار رقم 09/16، المؤرخ 29 شوال 1437 هـ الموافق لـ 2016/03، ص18.

³ عمر محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1995، ص 32.



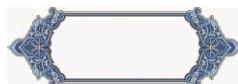
● **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.

● **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** وهو يخص الاستثمار في المحفظة أو التوظيف المنقول ويقصد به قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو اسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية مع عدم اهتمامهم بدرجة النقود الممارسة بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة راسمالمهم وزيادة حتمية الأوراق المالية التي يملكونها.

الجدير بالذكر أن معظم الدول النامية تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لمرونته وقدرته على التعامل والتكيف من مختلف الازمات المالية.

المطلب الثاني: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمار

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول باعتباره المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد اولت له العديد من الدول اهتماما كبيرا خصوصا في اطار سياستها الجبائية، فقد خصصت له العديد من الحوافز والامتيازات الجبائية بهدف تشجيع الاعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الإنتاجية التي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.



أولاً: الإعفاءات الجبائية

هي بمثابة اسقاط حق الدولة المستحق اتجاه المكلف بالضريبة، مقابل التزامه بنشاط معين، وذلك وفق شروط محددة وفي ظروف معينة، وتتخذ هذه الإعفاءات شكلين مختلفين هما:¹

1- إعفاء دائم:

يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعية من طرف الدولة بغية الاستفادة من الإعفاءات الدائمة مادام سبب الاعفاء قائماً، فسقوط سبب الاعفاء يؤدي بالمستثمر الى فقدان الاعفاء.

2- إعفاء مؤقت:

يتمثل في اعفاء الجزء من مكاسب المؤسسة، او اعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، وتختلف بداية حساب الاعفاء وفقاً لما تقرره كل دولة. ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعاً.

يؤدي تبني الدولة لسياسة الإعفاءات الجبائية بغرض تشجيع القرار الاستثماري وتوجيهه نحو الأنشطة ذات الأهمية والفعالية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الى التقليل من إيرادات الخزينة العمومية.

كما ان الإعفاءات الجبائية تقلل من المخاطر التي تتحملها المؤسسة الناشئة وتزيد من قدراتها في التمويل الذاتي، وذلك مما تحققه هذه الإعفاءات من سيولة ذاتية لها.

ثانياً: التخفيضات الجبائية

يقصد بها اخضاع العون الاقتصادي لمعدلات ضريبية اقل او تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط اغراء لهذا العون حتى يستمر في الظروف الموجودة من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المبتغاة.

تصنف التخفيضات الجبائية الى:

1- التخفيض في معدل الضريبة:

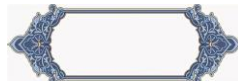
ويتم ذلك من خلال تصميم جدول المعدلات الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج ومحددة لعمليات المؤسسة. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المؤسسة، او مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، او مع احجام التصدير من منتجات المؤسسة او مع نسبة الحقائق من اهداف خطة التنمية الاقتصادية.²

أصبحت معدلات الضريبة على أرباح الشركات في حدود معدلين هما 25% و 19% منذ النصف الثاني لسنة 2008.

فالمعدل 19% يطبق بالنسبة لإنتاج السلع وأنشطة إنتاج مواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية، بينما المعدل 25% فيطبق بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات ماعدا النشاطات المنجمية والمحروقات.

¹ عبد الأمير شمس الدين، الضرائب وأسسها وتطبيقاتها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، الأردن، ط1، 1987، ص 125.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 246.



وعليه، تستفيد المؤسسات الإنتاجية للسلع ومواد بناء والمؤسسات التي تنشط في القطاع السياحي من امتياز جبائي يتمثل في تخفيض 6% من معدل الضريبة مقارنة بالمؤسسات الأخرى 19% عوض 25% وهذا التخفيض يمس كل الأرباح المسجلة.

2- التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة

يعني ذلك عدم اخضاع جزء معين من المادة الخاضعة للضريبة عند حسابها مثل اعفاء الشريحة الأولى من اصل اربع جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من الخضوع للضريبة في الجزائر.

ثالثا: الإجراءات الجبائية التقنية

ويقصد بالإجراءات الجبائية ذات الطابع التقني، المعالجة الجبائية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، وتترتب عنها اثار جبائية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها:¹

1- نظام الإهلاك

يعرف الإهلاك على انه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات " الأصول الثابتة"، والتي تتدهور قيمتها بفعل الزمن او الاستخدام او التقادم، بهدف اظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية كما انه طريقة لتوزيع تكاليف الأصول الثابتة القابلة للإهلاك خلال العمر الإنتاجي للأصل.

يتم حساب الإهلاك على أساس تكلفة الأصل الثابت المادي او غير المادي، بحيث تحدد تكلفة الأصل الثابت المادي شرائه سعر الشراء صافي من كل التخفيضات التجارية والمالية، بما في ذلك خصم تعجيل الدفع وحقوق الجمارك وان وجدت وكلا لرسوم غير القابلة للاسترجاع. "ويضاف الى تكلفة الشراء التكاليف المباشرة التي يتطلب دفعها لتصبح جاهزة للاستخدام.

اما الأصل الثابت غير المادي والمتمثل في الأصل غير الملموس وغير النقدي ولكن قابل للتشخيص، فيحسب إهلاكه بتكلفته.

2- طرق الإهلاك

توجد طرق مختلفة لحساب الإهلاك وعلى المؤسسة اختيار احدها وهي:

3- **الإهلاك الخطي:** يهتك الأصل حسب هذه الطريقة بأقساط متساوية خلال عمره الإنتاجي المقدر، أي ان قسط الإهلاك ثابت في كل دورة بمعنى اخر فإنه يتم توزيع تكلفة الأصل بأجزاء متساوية خلال كل الفترة المحاسبية.

4- **الإهلاك المتناقص:** حسب هذه الطريقة تكون أقساط الإهلاك اعلى في السنوات الأولى من عمر الأصل وتقل بمرور السنوات، ويحسب قسط الإهلاك من القيمة المتبقية للأصل في كل دورة، حيث يتم ضرب نسبة الإهلاك الثابت في معامل جبائي.

5- **الإهلاك المتزايد:** يتم تطبيق هذه الطريقة على الأصول الثابتة بحساب أقساط إهلاك متزايدة في كل دورة.

6- **الإهلاك حسب وحدات الإنتاج:** حسب هذه الطريقة فإنه يتم اتخاذ وحدات الإنتاج كأساس لحساب الإهلاك بدون مراعاة العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

¹ سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2009، ص 143.





المطلب الثالث: المحفزات الجبائية للاستثمار في الجزائر

أولاً: تكريس نظام جبائي تحفيزي لاستقطاب الاستثمارات

تشكل مسألة ترقية الاستثمار محورا أساسيا لسياسة الانفتاح الجديدة المعتمدة من قبل بعض الدول، خاصة الجزائر منها، هذا ما جعلها تتنافس فيما بينها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات إليها، لاسيما الأجنبية منها، ذلك من خلال وضع اطار قانوني مناسب يزخر بتنظيم محكم لمعاملة الاستثمارات سواء من جانبها الإداري او ضمن اطار سياسة التحفيز الضريبي من خلال منح أنواع مختلفة من الحوافز والامتيازات، بما يتفق مع مصالحها المشروعة في تحقيق تنمية إقتصادها الوطني.¹

و تم تعزيز المعاملة التحفيزية بمبدأ حرية الاستثمار المكرس لأول مرة في تعديل الدستوري لسنة 2016، في المادة 43، التي تمثل في نظرنا نقلة نوعية، فهي ضمانة دستورية قوية للمستثمرين، كما ذهب المؤسس الدستوري الى ابعد من ذلك، من خلال التأكيد ان الدولة تعمل على تحسين وضمان مناخ الأعمال لتشجيع الصادرات والإنتاج الوطني، فمصطلح الاعمال مصطلح ليبيروالي وجديد في دستورنا، فضلنا عن تشجيع ازدهار المؤسسات دون تمييز من حيث المزايا والتمويل، وجعلها الحل الأخير لانعاش الاقتصاد الوطني أمام الازمات المالية نتيجة إنهيار أسعار البترول ويكون بذلك قد تراجع عن مبدأ تقديس القطاع العمومي وأولوية المؤسسة العمومية، وكرس بوضوح مبادئ النظام الليبرالي، ويكون بذلك قد منح جواب صريح للمستثمرين بالانسحاب الكلي للدولة من النشاط الاقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص بدون تمييز في إطار قواعد المنافسة الحرة، بإعتباره شرطا أساسيا لبناء اقتصاد السوق.

ثانياً: أنواع الامتيازات الجبائية

1- الامتيازات التي يستفيد منها كافة المستثمرين: تتمثل في مجمل الحوافز الجبائية والجمركية التي تمنح للمشاريع مهما كانت طبيعتها ومهما كان تموقعها، وتتضمن أساسا الإعفاء أو التخفيض من بعض الضرائب.²

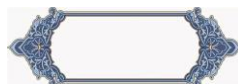
2- المزايا التي منح للاستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة تستلزم المساهمة الخاصة للدولة للنهوض بها: فيما يخص الامتيازات التي تمنح للاستثمارات المقامة على هذه المناطق تتراوح بين الإعفاء والتخفيض من بعض الضرائب، سواء كان ذلك في مرحلة انجاز المشروع او في مرحلة الاستغلال، وبالتالي فإنه يمكن لهذه الاستثمارات الاستفادة من عدة امتيازات في المرحلتين من إعفاءات او تخفيضات ضريبية لمدة تتراوح ما بين 5 (إنجاز) و10 سنوات.³

3- المزايا الإضافية التي تمنح لفائدة النشاطات ذات الامتياز او المنشئة للمناصب: منح للمستثمر الذي يمارس نشاطا صناعيا او سياحيا او فلاحية بموجب المادة 15 من هذا القانون رقم 09-16، الإختيار بين التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات المذكورة، أو تلك التحفيزات المحددة في المادتين 12 و13 من القانون أعلاه شريطة أن لا يستفيد من عدة مزايا من نفس الطبيعة، فضلا عن منحه إعفاءا إضافيا لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13، من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تنشأ أكثر من 100 منصب شغل دائم إبتداء من تاريخ تسجيل

¹ شنتوفي عبد الحميد، التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمار بالجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 16، عدد 2، 2017، ص 220.

² شنتوفي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

³ شنتوفي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

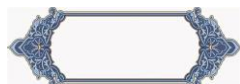


الاستثمار الى غاية السنة الأولى من بداية مرحلة الاستغلال كأقصى تقدير، كما أحيل الى التنظيم كفيات تطبيق هذه المادة.¹

4- المزايا الاستثنائية التي تمنح لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: أقر القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار مسألة اعتماد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية، غير ان هذا النمط يختلف عن الأنماط الأخرى، كونه يتم في شأنه ابرام اتفاقية او عقد الاستثمار، فالاستفادة من المزايا الخاصة يتم التفاوض عليها بين الوكالة والمستثمر في إطار إبرام إتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار عليها.²

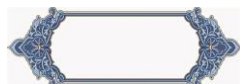
¹ مرجع نفسه، ص 222.

² مرجع نفسه، ص 223.



خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل إتضح لنا أن الدولة تسعى لإيجاد طرق للنهوض والإرتقاء بالإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي بحيث تلجأ الدولة إلى تبني سياسات تحفيزية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات للمساهمة في نمو وتطور الاقتصاد، كما أن الدولة عند تقديمها لمجمل الامتيازات تمنح في إطار قوانين المالية التي تصدر كل سنة إن لزم الأمر، وإمتيازات تمنح في إطار قوانين الاستثمار التي تصدر كل 5 سنوات، والاستثمار هو عبارة عن التعامل بالأموال بالتفريط فيها لمدة زمنية معينة في الحاضر قصد تحقيق عوائد وارباح في المستقبل، كما يقسم الاستثمار الى نوعين أساسيين وهما الاستثمار المحلي الذي يكون في السوق المحلي للبلد والاستثمار الأجنبي المتمثل في تدفقات رؤوس الأموال من بلد الى بلد قصد توظيفها في مشاريع استثمارية.



الفصل الثالث

الدراسة التحليلية لإصلاح المنظومة الجبائية
بين تمويل الميزانية العامة وتحفيز الاستثمارات
في الجزائر



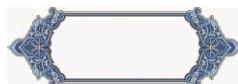
تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية والقانونية للتحفيزات الجبائية والتحصيل الضريبي والعلاقة القائمة التي تربط بينهما وبين الاستثمار والموازنة العامة للدولة، سنحاول في هذا الفصل معرفة أثر إصلاح المنظومة الجبائية على تحصيل الإيرادات من خلال عرض تطور حجم إيرادات الموازنة العامة وتحليلها وكذا تحليل أهم الاحصائيات والأرقام المتعلقة بتطور حجم المشاريع الاستثمارية في الجزائر سواء كان استثمارا محليا أو أجنبيا، وقد وقع الاختيار على الفترة (2000-2020) نتيجة تميزها بحركية كبيرة من حيث تطور حجم الإيرادات الضريبية والمشاريع الاستثمارية، بالإضافة الى محاولتنا عرض أهم السبل لتفعيل دور الإصلاح الجبائي من ناحية التحصيل والتحفيز. وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تحليل تطور حجم الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمارات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2020)

المبحث الثالث: تقييم دور اصلاح المنظومة الجبائية وسبل تفعيلها في تحصيل الإيرادات وجذب الاستثمارات في الجزائر.



المبحث الأول: تحليل تطور حجم الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تلعب موازنة الدولة دورا أساسيا في ضمان سيرورة المصالح العمومية ولضمان تنفيذ هذا الدور لا بد أن تكون هناك مصادر تمويل جيدة بحيث أن موازنة الدولة تمول أساسا بالجبائية البترولية والجبائية العادية والتي سوف نتطرق لتحليل تطورهما ومدى مساهمتهما في الإيرادات العامة.

المطلب الأول: تحليل تطور حجم إيرادات الجبائية خلال الفترة (2000 - 2020)

تمثل إيرادات الجبائية العادية مصدر هام من مصادر تمويل الموازنة العامة في الجزائر كونها تحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة التمويل الى اجمالي الإيرادات العامة بعد الجبائية البترولية ولقد شهدت تطور وزيادة ملحوظة في الفترة المدروسة، سوف نتطرق لها من خلال الجدول التالي:

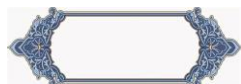
الجدول رقم (5) : تطور حجم الإيرادات الجبائية للفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

| السنة | الجبائية البترولية (أ) مليار دج | الجبائية العادية (ب) مليار دج | الإيرادات الجبائية (ت) | معدل النمو % |
|-------|------------------------------------|----------------------------------|------------------------|--------------|
| 2000 | 720 | 349.5 | 1069.5 | — |
| 2001 | 840.6 | 398.2 | 1238.8 | 13.93 |
| 2002 | 916.4 | 483 | 1399.2 | 21.29 |
| 2003 | 836.06 | 524.9 | 1360.9 | 8.67 |
| 2004 | 862.2 | 580.4 | 1442.6 | 10.57 |
| 2005 | 899 | 640.3 | 1539.4 | 10.32 |
| 2006 | 916 | 720.8 | 1636.8 | 12.57 |
| 2007 | 973 | 766.8 | 1739.7 | 6.38 |
| 2008 | 1715.4 | 965.2 | 2680.6 | 25.87 |
| 2009 | 1927 | 1146.6 | 3073.6 | 18.79 |
| 2010 | 1501.7 | 1298 | 2799.6 | 13.20 |
| 2011 | 1529.4 | 1527.1 | 3056.5 | 17.65 |
| 2012 | 1519.04 | 1908.6 | 3503.3 | 24.98 |
| 2013 | 1615.9 | 2031 | 3646.9 | 6.41 |
| 2014 | 1577.74 | 2091.4 | 3696.1 | 2.97 |
| 2015 | 1722.94 | 2354.7 | 4077.6 | 12.58 |
| 2016 | 1682.6 | 2722.6 | 4164.8 | 15.65 |
| 2017 | 2127 | 2845.3 | 4757.1 | 11.48 |
| 2018 | 2349.70 | 3033.1 | 4997.5 | -0.07 |
| 2019 | 2714.5 | 3041.4 | 6507.9 | 25.06 |
| 2020 | 1394 | 3046.8 | 4440.8 | 7.80 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر السنوية (2003-2015)، وقوانين المالية (2016)-

(2021)



من خلال قراءة الجدول رقم (5) يتضح أن حصيلة الجباية العادية عرفت تزايد مستمرا خلال فترة الدراسة 2000-2020، متنقلة من 349.5 مليار دج الى 965.2 مليار دج سنة 2008 وصولا الى 3046 مليار سنة 2020، وهذا التحسن راجع لمواصلة الحكومة الإصلاحات المتتالية التي عرفها النظام الجبائي من خلال قوانين المالية السنوية والذي انعكس بشكل إيجابي في تسجيل معدلات نمو متزايدة للحصيلة الجبائية، كذلك الحد من الغش والتهرب الضريبي، وتوسع الاوعية الضريبية وتشجيع الاستثمار المباشر، الا ان نسبة هذه الإيرادات من اجمالي الإيرادات الضريبية العامة غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الجبائي في الأساس والذي يمثل القاعدة الأساسية للجبائية العادية، حيث تتشكل الجباية العادية من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة والتي لقيت تعديلات جبائية كل فترة.

عرفت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 349.5 مليار دج سنة 2000، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى، وهذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع الى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا راجع الى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة. بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم نمو الاقتصادي والمخطط الخماسي للنمو حيث ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة من 82 مليار دج سنة 2000 الى 1103.8 مليار دج سنة 2016. كما ارتفعت الضرائب غير مباشرة من 267.5 مليار دج سنة 2000 الى 1391.1 مليار دج في سنة 2016 والذي يرجع بدوره بالدرجة الأولى الى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتخذة في ذلك وبالدرجة الثانية الى ارتفاع الحقوق الجمركية.

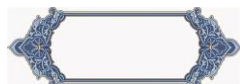
والملاحظ خلال الفترة 2006-2009 ضعف نسبي في مجموع إيرادات الضريبة العادية حيث كانت في منحنى تصاعدي وبمعدل نمو 13.79% ورغم ذلك كانت دون الف مليار دج حتى سنة 2009 واستمرت في الزيادة سنة 2010 لتسجل 1298 مليار دج مع تسجيل ثابت نسبي لقيمة الحقوق الجمركية والتسجيلات والطابع مع زيادة بنسبة 3% من الضرائب على مداخيل والأرباح وساهمت هذه الأخيرة بزيادة قدرها 61.1% من حجم الإيرادات الضريبية في سنة 2011 مع تسجيل تراجع الوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات من اجمالي إيرادات الجباية العادية مع تسجيل انخفاض الحقوق الجمركية بنسبة ضئيلة متنقلة من 14% من اجمالي الإيرادات العادية.

أما فيما يخص سنة 2012 فلم تخرج عن وتيرة الزيادة النسبية في اجمالي إيرادات الجباية العادية بمعدل نمو 24.98% وترجع هذه الزيادة المعتبرة الى الضرائب على الأجور حيث صادفت هذه السنة الزيادات في أجور عمال الوظيف العمومي.

سنة 2013 شهدت انخفاض الضريبة على المداخيل والأرباح بمعدل نمو 6.41% من اجمالي إيرادات الضريبة العادية ولم تخرج سنة 2014 عن سياق الزيادة بنسبة نمو 2.97% عن السنة السابقة حيث بلغت 2091.4 مليار دج وتعود هذه الزيادة بالأساس الى الضرائب على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات أما سنة 2015 فقد بلغت اجمالي إيرادات الجباية العادية ما مقداره 2354.7 مليار دج يعود فيها الفضل بالأساس الى الضرائب على المداخيل والأرباح بمعدل نمو 12.58% سنة 2016 سجلنا تباطؤ نسبي في نمو إيرادات الجباية العادية نتيجة الارتفاع الضعيف في الضرائب على المداخيل والأرباح والسلع والخدمات وزيادة الضريبة على أرباح الشركات



أما سنة 2019 شهدت الجباية العادية ارتفاع هائل في قيمتها حيث حققت مبلغ 3041.4 مليار دج ويعود ذلك الى انخفاض حصة الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا مما أرغمت الدولة على زيادة تحصيلاتها للجباية العادية.



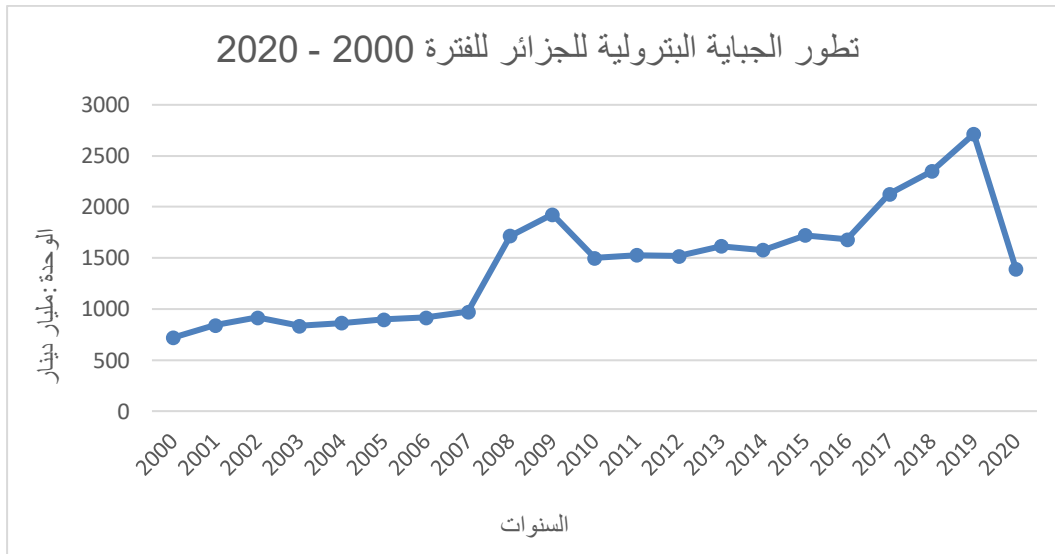
سنة 2020 كانت حصيلتها ثابتة بمبلغ قدره 3046.8 مليار دج بسبب استمرار وباء كورونا.

- من خلال العرض السابق نلاحظ ان مساهمة الجباية العادية في اجمالي الإيرادات العامة كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول، كما ان تطور هيكل الضرائب على مداخيل والإرباح وهيكل الضرائب على السلع والخدمات يبين وجود نقائص في تحصيل الضريبة المباشرة خارج الأجر والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية، ومنه نجد ان الهدف الذي كانت تسعى اليه اصلاحات النظام الضريبي الا وهو احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يزال بعيدا، وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى بعض النقائص التالية:
- كثرة التخفيضات والاعفاءات الرامية الى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.
- ضعف انتاجية القطاع الزراعي، وضعف استخدام القدرات الانتاجية في القطاع الصناعي.
- الغش والتهرب الضريبي وحدة انتشار الاقتصاد غير الرسمي وسيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم إيرادات الجباية البترولية 2000-2020

يمكن ابراز الدور الفعال الذي تلعبه الجباية البترولية من خلال معرفة مداخيلها المحصلة، والتي تعتبر مصدر هام لتمويل الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة من خلال المنحى التالي:

الشكل رقم (01): تطور الجباية البترولية للجزائر للفترة 2000-2020



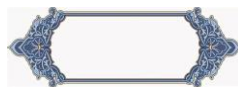
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية في الجزائر تتصف بالتذبذب من سنة الى سنة أخرى، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول في السوق العالمية، في بداية سنة 2000 نلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية حيث قدرت قيمتها ب 720 مليار دج اما في سنة 2003 انخفضت، لكن هذا الانخفاض لم يدم لفترة طويلة ففي الفترة (2006 – 2000) لوحظ ارتفاع معقول للجباية البترولية لتحسن أسعار النفط بشكل كبير خاصة في الأسواق الصينية، خلال سنة 2007 – 2008 عرفت انخفاض كبير خاصة نهاية سنة 2007 وكانت حصيلتها 973 مليار دينار وذلك بسبب الازمة المالية العالمية للرهن العقاري، في بداية سنة 2009 شهدت الجباية البترولية ارتفاع قدره 1927 مليار دج ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول، لكن نهاية



سنة 2009 نلاحظ انخفاض في الجباية البترولية وذلك بسبب الازمة المالية التي أدت الى تدهور أسعار البترول وكان الأثر واضحا خاصة في سنة 2010 اذ قدرت الجباية البترولية ب 1501.7 مليار دج، ومن نهاية سنة 2011 الى غاية سنة 2014 استمرت الجباية البترولية في ارتفاع بشكل طفيف اذ قدرت قيمتها 1577,74 مليار دج نتيجة ارتفاع معقول لأسعار البترول نتيجة تفاقم الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية وانقطاع امدادات الكثير من الدول المنتجة للبترول مثل: ليبيا ضف الى ذلك فرض أمريكا والاتحاد الأوروبي حضرا على تصدير النفط الإيراني.

و في نهاية سنة 2014 الى غاية 2015 عرفت الجباية البترولية انخفاض بسبب سياسة الدولة التي عملت على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لعدم احترام دول الأوبك لخصمها في السوق، وكذا ارتفاع نسبة المخزون الخام للولايات المتحدة الامريكية، وفي نهاية سنة 2016 الى غاية سن 2018 عرفت ارتفاع بشكل كبير في الجباية البترولية بقيمة 2349.70 مليار دج، اما نهاية سنة 2019 الى غاية سنة 2020 شهد انخفاض محسوس في الجباية البترولية بمبلغ قدره 1320.5 مليار دج نتيجة وباء كورونا (covid 19)، لما له من أثر فعال على الأسواق العالمية.



- من خلال ما تقدم يتضح أن الفترة المدروسة والممتدة من 2000 الى 2020 يمكن تقسيمها في 4 فترات: الأولى هي (2000 – 2006) والتي تميزت بمعدل نمو إيجابي بلغ 29.80 % في المتوسط ويعود الفضل في هذا النمو الإيجابي الى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما الفترة الثانية المتمثلة في (2007 – 2012) ورغم تسجيل معدل نمو إيجابي بلغ في المتوسط 6.37 % الا انها كانت فترة متقلبة بين الارتفاع والانخفاض في حجم الإيرادات البترولية بسبب تأثر أسعار النفط بأزمة الرهن العقاري 2008 وبالعودة الى الفترة (2013 – 2016) حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ 18.71 % في المتوسط نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية متأثرا بأزمة ما يسمى بالربيع العربي وانقطاع امدادات بعض الدول العربية مثل: ليبيا واليمن واستغلال الولايات المتحدة الامريكية للوضعية من خلال زيادتها لإنتاجها من البترول بالإضافة الى إدخالها الغاز الصخري للأسواق العالمية، أما الفترة الممتدة من (2018 – 2020) عرفت هذه الفترة تقلبات في أسعار النفط متأثرة بشكل كبير وسلبى بسبب الوباء كورونا (covid 19).

يرجع الفضل في التحسن المسجل في الإيرادات الجبائية خلال أغلب فترات الدراسة إلى ارتفاع أسعار البترول، وكذا إلى جملة الإصلاحات التي تبنتها الدولة في جانب تحصيل الإيرادات الجبائية.

المطلب الثالث: مساهمة الإيرادات الضريبية في ميزانية الدولة في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تحليل تطور حجم الجباية البترولية مقارنة بالجباية العادية ومدى مساهمتها من اجمالي الإيرادات العامة.



أولاً: العلاقة بين الجباية العادية والنفقات العمومية خلال الفترة الزمنية 2000-2020

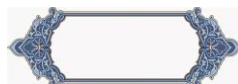
تعتبر الجباية العادية ثاني مورد لتمويل الميزانية العامة للدولة من اجل تغطية النفقات العمومية في الجزائر خاصة بعد الازمات المالية لانهباء أسعار البترول، وهذا ما نلمسه في الجدول التالي:

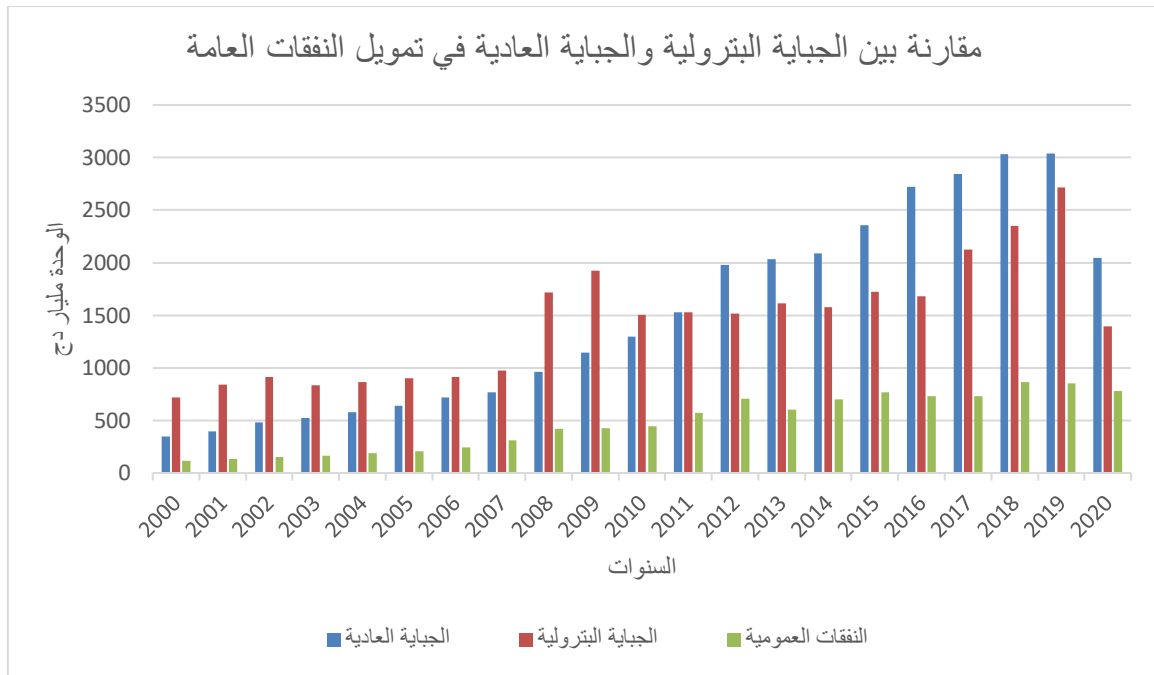
الجدول رقم (6): مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

| الوحدة: مليار دج نسبة مساهمة C/B% | نسبة المساهمة A/B % | النفقات العمومية مليار دج (B) | الجبائية البترولية (C) | الجبائية العادية مليار دج (A) | السنوات |
|--|---------------------------|-------------------------------------|------------------------------|----------------------------------|---------|
| 61 | 30 | 1178 | 720 | 349.5 | 2000 |
| 63 | 30 | 1321 | 840.6 | 398.2 | 2001 |
| 59 | 31 | 1550 | 916.4 | 483 | 2002 |
| 49 | 32 | 1639 | 836.06 | 524.9 | 2003 |
| 45 | 31 | 1888 | 862.2 | 580.4 | 2004 |
| 43 | 31 | 2052 | 899 | 640.3 | 2005 |
| 37 | 29 | 2453 | 916 | 720.8 | 2006 |
| 31 | 25 | 3108 | 973 | 766.8 | 2007 |
| 40 | 23 | 4191 | 1715.4 | 965.2 | 2008 |
| 45 | 27 | 4246 | 1927 | 1146.6 | 2009 |
| 33 | 29 | 4466 | 1501.7 | 1298 | 2010 |
| 26 | 25 | 5731 | 1529.4 | 1527.1 | 2011 |
| 21 | 22 | 7058 | 1519.04 | 1908.6 | 2012 |
| 26 | 30 | 6024 | 1615.9 | 2031 | 2013 |
| 22 | 32 | 6995 | 1577.74 | 2091.4 | 2014 |
| 22 | 32 | 7656 | 1722.94 | 2354.7 | 2015 |
| 23 | 37 | 7297 | 1682.6 | 2722.6 | 2016 |
| 29 | 39 | 7282 | 2127 | 2845.3 | 2017 |
| 30 | 12 | 8627 | 2349.70 | 3033.1 | 2018 |
| 41 | 44 | 8557 | 2714.5 | 3041.4 | 2019 |
| 17 | 39 | 7823 | 1394 | 3046.8 | 2020 |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (5) والملحق رقم (1)

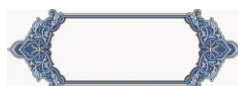
الشكل رقم (02): مقارنة بين مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في تمويل النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020





المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6)

يتضح من خلال الشكل أعلاه ان نسبة مساهمة الجباية البترولية والجبائية العادية تتفاوتت من سنة لأخرى اذ ان الجباية البترولية تحتل المرتبة الأولى كمصدر تمويل نفقات العامة، رغم التذبذبات الملحوظة، لكنها لم تبقى كذلك فقد انخفضت خاصة في السنوات الأخيرة لتحل محلها الجباية العادية التي كانت منخفضة وارتفعت بفعل انخفاض في الجباية البترولية، اذ عليها تطور محسوس على ما كانت عليه في السنوات الماضية.



ثانيا: مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من خلال الجدول رقم(6) يتضح لنا ان نسبة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية ترتفع من سنة الى أخرى بنسب متفاوتة.

خلال الفترة (2000-2017) عرفت الجباية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 349.5 مليار دج سنة 2000، وقد استمرت في التحسن من سنة الى أخرى، وهذا التحسن راجع الى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي، كما ارتفعت حصيلة الضرائب على أرباح الشركات نتيجة المخططات التنموية الثلاث، رافق التطور في الجباية العادية التطور في النفقات العمومية حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب 117 مليار دج لترتفع سنة 2017 الى 728 مليار دج، كما ان نسبة تغطية النفقات الجباية العادية للنفقات العمومية بلغت سنة 2000 (30%) لتصل سنة 2017(39%).

سنة 2018 كانت مليئة بالتغيرات خاصة انها شهدت تغيرا كبيرا في قانون المالية حيث عرفت ارتفاع في النفقات العمومية قدرت ب 8627 مليار دج وانخفاض في الجباية العادية حيث بلغت 3033 مليار دج مما أدى الى انخفاض نسبة تغطية النفقات العمومية حيث قدرت ب 12% وهذا راجع الى ارتفاع في أسعار البترول خلال هذه السنة وبالتالي اعتماد الدولة على الجباية البترولية بشكل كبير في تغطية النفقات العمومية.

خلال سنتي 2019-2020 شهد ارتفاع كبير اذ سنة 2019 قيمة الجباية العادية قدرت ب 3041 مليار دج رافقه ارتفاع مقبول في النفقات العمومية ب 885 مليار دج وبالتالي ارتفاع نسبة التغطية للنفقات العمومية حيث بلغت 44 %، وهذا راجع الى تراجع مداخيل الجباية البترولية نتيجة وباء كورونا الذي كان له تأثير كبير على أسعار البترول، وبالتالي تركز الدولة بشكل كبير على الجباية العادية من اجل تغطية نفقاتها. اما سنة 2020 انخفضت نسبة تغطية النفقات الى 39% بسبب انخفاض في حصيلة الجباية العادية نتيجة استمرار وباء كورونا الذي كان له اثر على مداخيل الأشخاص المعنويين والطبيعيين وبالتالي انخفاض في حصيلة التحصيل المالي مما أدى الى انخفاض في النفقات العمومية.



ثالثا: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ تطور ملحوظ في جباية البترولية والنفقات العامة خلال الفترة 2000-2020.

في الفترة 2000-2010 نلاحظ ارتفاع في الجباية البترولية رافقها ارتفاع في النفقات العمومية حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية لسنة 2008 40% نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، وفي سنة 2010 سجلت انخفاض في الجباية البترولية مما أدى الى انخفاض نسبة تغطية النفقات العمومية حيث بلغت نسبتها 33%.

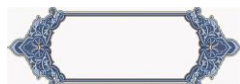
في حين عرفت الفترة 2011-2017 انخفاض في نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حيث تراوحت نسبتها ما بين 26% و 29% ويعود سبب الانخفاض الى تفوق حجم النفقات العمومية عن حجم الجباية البترولية، أي ان نمو الجباية البترولية لم يواكب نمو النفقات العمومية وذلك بسبب الازمة النفطية الراهنة.

في حين عرفت الجباية البترولية ارتفاع في سنة 2018 مما أدى الى ارتفاع في نسبة تغطية النفقات العمومية اذ بلغت 30% ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط.

خلال سنتي 2019-2020 لوحظ انخفاض في الجباية البترولية وكذلك النفقات العمومية حيث تتراوح نسبة تغطيتها بين 41% و 17% وهذا راجع الى وباء كورونا (covid19).

المبحث الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمارات في الجزائر للفترة (2000-2020)

سعت الجزائر في السنوات الأخيرة الى تشجيع الاستثمارات من خلال محاولة خلق مناخ استثماري مناسب كما عمدت الى سن العديد من القوانين والنشريات التي تحمل في طياتها العديد من التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين وهو ما خلق نوعا ما حركية في مجال الاستثمارات في الجزائر.



المطلب الأول: تحليل تطور حجم الاستثمارات المحلية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تطور حجم الاستثمارات المستقطبة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالإضافة الى الوكالة الوطنية لترقية القرض المصغر.

أولاً: تحليل حجم تطور حجم المشاريع حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الجدول رقم (7): تطور المشاريع الاستثمارية المحدثة في اطار ANSEJ للفترة 2004 – 2020

الوحدة: مليار دج

| الوكالة السنوات | عدد المشاريع الممولة | قيمة الاستثمارات | التكلفة المتوسطة للمشروع (دج) |
|-----------------|----------------------|------------------|-------------------------------|
| 2004 | 59.070 | 101 308 553 | 1 715 059 |
| 2007 | 86.380 | 177 281 758 | 2 052 347 |
| 2008 | 97.014 | 207 944 748 | 2 143 450 |
| 2010 | 140.503 | 340 713 085 | 2 425 080 |
| 2011 | 183.335 | 478 278 774 | 2 608 769 |
| 2012 | 249.147 | 691 740 511 | 2 776 435 |
| 2013 | 292.186 | 849 759 905 | 2 908 284 |
| 2014 | 333.042 | 1 007 057 905 | 3 023 816 |
| 2015 | 356.718 | 1 104 733 000 | 3 096 936 |
| 2016 | 367.980 | 1 156 666 450 | 3 140 000 |
| 2017 | 372.386 | 1 178 755 906 | 3 165 414 |
| 2018 | 377.921 | 1 208 089 729 | 3 196 673 |
| 2019 | 385.166 | 1 244 329 836 | 3 230 633 |
| 2020 | 405.035 | 1 355 450 780 | 3 450 677 |

المصدر: تم اعداد الجدول بناء على احصائيات النشرة الصادرة في الفترة 2004 – 2020.



- احصائيات الوكالة في: www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique

تظهر الاحصائيات في الجدول أعلاه، ان هناك استقطاب سنوي للمشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث بلغ عدد المشاريع التي تم إحداثها في اطار هذه الوكالة 385 166 مشروع منذ إنشائها الى غاية نهاية 2019، غير أنه بالنظر الى الفترة الزمنية التي فاقت العشريتين وأهمية الحوافز الممنوحة للمشاريع المحدثة في اطارها وحجم التمويل المقدم من قبل هذه الهيئة، فإن نتائجها لم تكن في مستوى ما كان منتظر منها وهذا راجع الى قانون المالية لسنة 2015 الذي طبق إلغاء الإعفاء من القيمة المضافة الخاص بالخدمات مما جعل المستثمر يتحمل عبئ إضافي آخر كان في سنوات سابقة منح له كامتياز جبائي، في اطار الإصلاحات الجبائية المقدمة حيث تمثلت هذه الإصلاحات في الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازها، كذلك اعفاء كامل لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية او الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول، وعند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة، وبعد الانتهاء من فترة الإعفاءات يستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذو المشاريع من تخفيض في الضريبة على أرباح الشركات او الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الحالة، وكذا الرسم على النشاط المهني وذلك خلال سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي.



ثانيا: تحليل حجم تطور حجم المشاريع حسب الصندوق الوطني لتأمين على البطالة

الجدول رقم (8): مساهمة المشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار CNAC للفترة 2000 – 2020
الوحدة: مليون دج

| قيمة التمويل المبلغ (مليون دج) | المشروعات الممولة | | قطاع النشاط |
|----------------------------------|-------------------|---------|--------------------|
| | النسبة (%) | العدد | |
| 112 423 75 | 20.86 | 31 348 | الخدمات |
| 96 134 47 | 15.40 | 23 144 | الزراعة |
| 47 073 70 | 9.57 | 14 383 | الصناعة التقليدية |
| 54 440 93 | 7.83 | 11 767 | الصناعة |
| 147 400 44 | 38.65 | 58 084 | النقل |
| 34 966 91 | 5.71 | 8 589 | بناء واشغال عمومية |
| 2 743 92 | 0.59 | 898 | الصيانة |
| 5 219 05 | 0.81 | 1 228 | المهن الحرة |
| 3 391 65 | 0.32 | 490 | الصيد |
| 2 446 42 | 0.23 | 347 | الري |
| 505 241 25 | 100 | 150 278 | المجموع |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات. <https://www.cnac.dz/>

نلاحظ على معطيات الجدول أعلاه تزايد حجم المشاريع المنجزة في إطار الصندوق الوطني على البطالة، حيث قدرت سنة (2000-2020) ب 150278 مشروع استثماري يعود هذا الارتفاع في المشاريع الى صيغة التمويل المعتمد من طرف الصندوق وهي الصيغة الثلاثية الأطراف 70% من اجمالي المشروع عبارة عن قرض بنكي و28% و29% قرض يمنح من طرف الصندوق و1% و2% مساهمة شخصية بالإضافة الى اعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار بالإضافة الى تحفيزات جبائية أخرى بالمقابل فقد عرفت السنتين الأخيرتين تراجع حجم المشاريع المنجزة بسبب دخول الجزائر في سياسية ترشيد النفقات وبالتالي ترشيد منح المساعدات المالية والتحفيزات الجبائية.

ثالثا: تطور عدد المشاريع المستفيدة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تمثلت مساهمة المشاريع المستفيدة من اعانة الوكالة في التوظيف في التالي:

الجدول رقم (9): تطور مشاريع المستفيدة من الخدمات المالية حسب قطاع النشاط في الفترة 2001 – مارس 2020

| نمط التمويل | عدد القروض الممنوحة | النسبة |
|-----------------|---------------------|--------|
| الزراعة | 127 719 | 13.52% |
| الصناعة الصغيرة | 375 499 | 39.75% |



| | | |
|--------|---------|--------------------------|
| 8.74% | 82 558 | البناء والأشغال العمومية |
| 19.78% | 186 840 | الخدمات |
| 17.58% | 166 061 | الصناعة التقليدية |
| 0.52% | 4 942 | التجارة |
| 0.10% | 939 | الصيد البحري |
| 100% | 944 558 | المجموع |

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz

تقوم وكالة ANGEM بتمويل عدة نشاطات اقتصادية، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة فقد بلغت الحصيلة الأكبر من التمويل موجهة لقطاع الصناعات الصغيرة بـ 39.75% من إجمالي التمويلات الممنوحة، ونجد احتلال قطاع الصناعة المرتبة الأولى ضمن إحصائيات الاستثمار في الوكالة وهذا يرجع إلى السياسات الجبائية الداعمة بشكل مباشر لهذا النوع من المؤسسات، على غرار تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب، وغيرها من الإعفاءات والتسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسات دعم الاستثمار لهذا النوع من المؤسسات من خلال تحفيزات بداية النشاط والإنجاز، وتحفيزات الاستغلال، وتحفيزات التوسع والتي ساهمت في الرفع من حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة.

وكانت لهذه الوكالة العديد من التحفيزات الجبائية تمثلت في إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات، وإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 3 سنوات، كما تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد انشاء أنشطة صناعية، كذلك إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم انشاؤها من قبل المقاولون، كما يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء، وتخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحليل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر

عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاهميته الكبيرة، وفيما يلي توضيح لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2000-2020 ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

| السنة | حجم التدفقات الوحدة: مليار دج |
|-------|----------------------------------|
| 2000 | 280 |
| 2001 | 1113 |
| 2002 | 1065 |
| 2003 | 638 |
| 2004 | 882 |

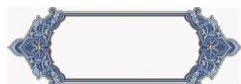


| | |
|------|------|
| 1145 | 2005 |
| 1888 | 2006 |
| 1743 | 2007 |
| 2632 | 2008 |
| 2754 | 2009 |
| 2301 | 2010 |
| 2580 | 2011 |
| 1499 | 2012 |
| 1697 | 2013 |
| 1507 | 2014 |
| -548 | 2015 |
| 1637 | 2016 |
| 1232 | 2017 |
| 1466 | 2018 |
| 1381 | 2019 |
| 1126 | 2020 |

المصدر: بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع www.unctad.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة 2000-2018 عرفت تذبذبا ملحوظ، في سنة 2000 سجلت ما قيمته 280 مليون دولار نتيجة الازمة البترولية، وبعد صدور الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي منح عدة امتيازات للمستثمرين الأجانب، إضافة الى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد (انتهاء العشرية السوداء) وتحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ارتفع حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة سنتي 2001 و2002، لتعرف بعدها تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضاً سنتي 2003 و2004، لتشهد بعدها التدفقات ابتداء من سنة 2005 ارتفاعاً الى غاية سنة 2015 التي شهدت تراجعاً كبيراً للتدفقات بعد تراجع الإيرادات النفطية باعتبار ان القطاع النفطي يعد القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الازمة النفطية 2014،

وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعاً بنسبة 72.24% من 6.1 مليار دولار عام 2016 إلى 2.1 مليار دولار عام 2017، لترتفع عام 2018 بمعدل 24.22%، حيث بلغت 5.1 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة آنذاك في قطاع المحروقات، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد)، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى أن قطاع السيارات ساهم أيضاً في الارتفاع المسجل عام 2018، وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) والأمريكي (فورد). وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2019 عند ما يقارب 4.1 مليار دولار، بما يعادل 10% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شمال إفريقيا، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، منها: مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس



الأموال إلى الخارج والقاعدة الاستثمارية 49% - 50%. تراجع ملحوظ في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 ما يقارب 255 مليار دولار بسبب جائحة كورونا .

المطلب الثالث: تحليل تطور حجم الاستثمارات الاجمالية

لقد سعت الجزائر الى توسيع حجم الاستثمار سواءا محليا أو اجنبيا من خلال وضع تحفيزات جبائية ممنوحة في اطار النصوص القانونية باعتبارها أهم الآليات الجاذبة للاستثمار

اولا: حجم المشاريع الاستثمارية الاجمالية في الجزائر

الجدول رقم (11): حجم المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار (محلي + اجنبي) في الفترة

2020-2000

| السنة | الاستثمارات المحلية | الاستثمار الاجمالي |
|-----------|---------------------|--------------------|
| 2020-2000 | 11710481 | 1816710 |

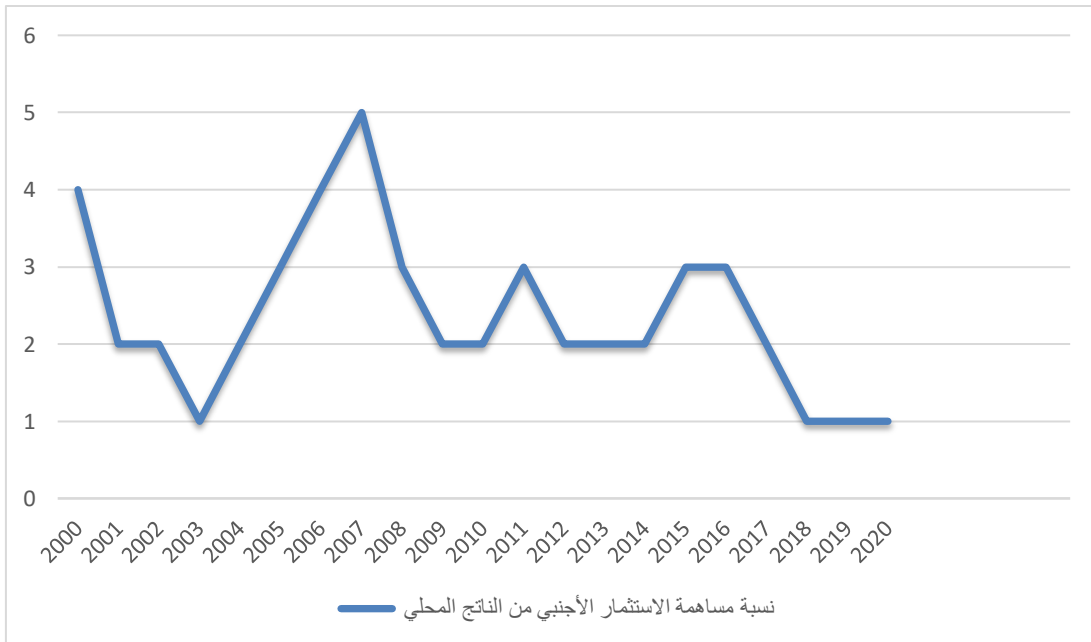
المصدر: الوكالة الوطنية للتطوير والاستثمار ANDI

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان السيطرة على حجم المشاريع المصرحة بها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من طرف الاستثمار المحلي باستقطابه 11710481 مشروع، في حين ان الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت نسبة المشاريع الخاصة به ضئيلة جدا، حيث استقطب 1816710 مشروع، مناصب الشغل المستحدثة من طرف الاستثمار الأجنبي كانت ضئيلة مقارنة بالاستثمار المحلي، يعود سبب تفوق الاستثمار المحلي الى كثرة التحفيزات الموجهة له من طرف الدولة من خلال منح قروض بنسبة فوائد ضعيفة او معدومة في بعض الحالات.

ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي

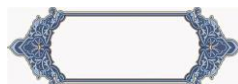
الشكل رقم (03): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال

الفترة 2020 - 2000



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقارير البنك الدولي data

من خلال الشكل البياني نلاحظ ان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي تعد هامشية وضعيفة ومتذبذبة، اذ حققت هذه الاستثمارات افضل أداء لها خلال سنتي 2000 و2007 بنسبة 4.60% و5.30% بسبب ارتفاع حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي في تلك الفترة، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2018 بنسبة 1% بسبب الرفع من وتيرة التقشف في موازنتها العامة، اما سنتي 2019 و2020 فكانت تعرف انخفاضا ملحوظا بسبب الازمة العالمية لجائحة كورونا.



المبحث الثالث: تقييم دور الإصلاحات الجبائية في تحصيل الإيرادات و جذب الاستثمارات و سبل تفعيلها في الجزائر

سوف نتطرق في هذا المبحث الى تقييم دور النظام الجبائي في الجزائر من خلال النتائج المتحصل عليها كما سنعطي بعض المقترحات من اجل تفعيل دورها في الجزائر.

المطلب الأول: تقييم عام لدور النظام الجبائي في الجزائر

نتيجة التغيير في دور الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة اصبح لها دورا كبيرا في توجيه الاقتصاد باستخدام مختلف الأدوات الاقتصادية ومن بين هذه الأدوات الجبائية استعمالها كوسيلة لتحصيل الإيرادات ومن ثم تمويل الميزانية العامة واستعمالها كأداة تحفيزية وتوجيهية لمختلف الاستثمارات سواء كانت محلية او اجنبية وقد تطرقنا في المبحثين الأول والثاني في الفصل الثالث الى تحليل احصائيات وارقام تخص الأثر المترتب عن دور النظام الجبائي في تحصيل الإيرادات وتحفيز وتشجيع الاستثمارات في الجزائر وبلاستناد الى نتائج المتوصل لها من خلال هذا التحليل سوف نقوم بتقييم عام لدور النظام الجبائي في الجزائر.

تطرقنا خلال دراستنا في المبحث الأول في هذا الفصل الى تحليل تطور حجم الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 وقد توصلنا لمجموعة من النتائج نذكر منها:

- المساهمة الفعالة لكل من إيرادات الجبائية العادية وإيرادات الجبائية البترولية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر بحيث تمثل تقريبا نسبة 94 % من اجمالي إيرادات الميزانية وهذا مايفسر اعتماد الدولة في تمويل الميزانية العامة بالأساس على نظام جبائي.

- تعتبر الجبائية البترولية من اهم مصادر الإيرادات العامة في الجزائر لكنها تبقى غير مستقرة نتيجة تأثرها بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما حتم على الدولة البحث عن مصادر تمويل أخرى من اجل تعويضها وتعالى الأصوات المطالبة بضرورة إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية.

- تمثل الإيرادات غير الضريبية نسبة لا تتجاوز 5.5 % من اجمالي إيرادات الميزانية العامة في الجزائر وهو ما يؤكد عدم القدرة في اعتمادها مستقبلا لتعويض الإيرادات الضريبية وبالتالي وجوب الاستمرار في الاعتماد على الإيرادات الجبائية مع ضرورة المواصلة عن حلول أخرى بديلة.

كما تطرقنا في دراستنا في المبحث الثاني الى تحليل تطور حجم الاستثمارات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 وقد لخصنا بعض النتائج هي:

- استقطاب اليات التوظيف الذاتي المتمثلة في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالإضافة الى وكالة وطنية لترقية القرض المصغر لعدد كبير ومعتبر من المشاريع الاستثمارية بفضل التحفيزات والضمانات الممنوحة للشباب المستثمر، مع تسجيل تفوق التحفيزات المالية على التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار باعتبار ان اغلبية الشباب المستثمر يلجأ لهذه الهيئات بسبب سياسة منح القروض المنتهجة من طرفها بتمويل ثلاثي مغري جدا والمتمثل في قرض بنكي يصل حتى نسبة 70% من اجمالي المشروع وقرض من طرف الهيئة المانحة يتراوح بين 28% و 29% من رأسمال المستثمر ومساهمة شخصية بنسبة 1% الى 2% من اجمالي المشروع.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجا لها الكثير من الدول التي تواجه عجز في تمويل استثماراتها المحلية وقد عمدت الجزائر خلال الفترة المدروسة الى تعظيم تدفق رؤوس الأموال



الأجنبية الى السوق الوطني من خلال منح المزيد من التحفيزات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب وهو ما اثر بالإيجاب على حجم التدفقات الواردة الى الجزائر لكن دون بلوغ الهدف المسطر مع تمرکز هذه الاستثمارات في قطاع الصناعة نظرا لمردوديته الكبيرة وقطاع البناء لضخامة المشاريع الاستثمارية المنجزة خاصة في قطاع السكن وإعطاء الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال منح المزيد من التحفيزات الجبائية والضمانات للمستثمرين ضمن مختلف صيغ السكن المنجزة.

بناء على ما تقدم من نتائج الدراسة المتوصل اليها من خلال تحليل احصائيات وارقام تخص تطور إيرادات الميزانية العامة وتطور حجم المشاريع الاستثمارية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 – 2020 يتضح لنا ان النظام الجبائي يكون اكثر فعالية وأهمية من ناحية تحصيل الإيرادات العامة في الجزائر نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تعبئة الموارد المالية من اجل تمويل الميزانية العامة في الجزائر باعتبار الجباية منبعاً مالياً أساسياً لا يمكنه ان يزول او يختفي ما دام هناك اقتصاد، بمعنى اخر ما دام هناك اقتصاد قائم ودائم هناك جباية قائمة ودائمة في عملية التمويل.

اما فيما يخص دور النظام الجبائي في تحفيز وجلب الاستثمار وتشجيع الاستثمارات فنجد ان التحفيزات الجبائية غير كافية لوحدها في خلق مناخ استثماري جالب لمختلف الاستثمارات بل يجب على الدولة بدل مجهودات إضافية لتحسين مختلف العوامل المحددة للاستثمار في الجزائر والمتمثلة في تحسين التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والعمل على محاربة كل العراقيل الإدارية من خلال محاربة البيروقراطية واثراء الإدارات العمومية بالكفاءات البشرية المؤهلة بالإضافة الى العمل اكثر على توفير مناخ استثماري فعال مستقطب لمختلف الاستثمارات المحلية والاجنبية من خلال مزج مختلف العوامل المحددة للاستثمار بما فيها التحفيزات الجبائية وذلك من اجل إعطاء هذه الأخيرة فعالية اكثر في تحفيز مختلف الاستثمارات.

المطلب الثاني: سبل تفعيل دور النظام الجبائي في تحصيل الإيرادات

يتمثل دور نظام جبائي من جانب التحصيل في تعظيم حجم الإيرادات الضريبية ومن اجل تفعيل هذا الدور نقترح السبل التالية:

أولاً: تغليب مبدأ الاخذ والعطاء

يجب على الدولة او الهيئة المانحة لمختلف التحفيزات الجبائية عند اتخاذ قرار منح الإعفاء او الامتياز للتحفيز الضريبي لأي مستثمر بعين الاعتبار مدى استفادتها مقابل منح تلك التحفيزات وعلى سبيل المثال يجب التأكد من قدرة المستثمر على الاستمرار في نشاطه بعد انتهاء فترة الإعفاء من دفع مختلف الضرائب وبالتالي زيادة اتساع الوعاء الضريبي للدولة بزيادة الأشخاص والأنشطة الخاضعة للضريبة ومن ثم تعظيم حجم الإيرادات الجبائية وبالتالي زيادة حجم تمويل الميزانية العامة.

ثانياً: التوسع في الوعاء الضريبي

ونقصد هنا استهداف مختلف طبقات المجتمع من خلال تقسيم العبء الضريبي وادخال ضرائب جديدة ورفع معدلات ضرائب أخرى وهو بالضبط ما لجأت اليه الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة بدا من قانون المالية 2017 الذي اقر رفع الضريبة على قيمة المضافة من 17 % الى 19% بالإضافة الى رفع معدلات الضريبة على بعض أنشطة الشركات الأجنبية بالإضافة الى استحداث رسم على الأجهزة الكهربائية التي تستعمل الكثير من الطاقة ورسم جديدة على الهواتف النقالة المستوردة.



أما في سنة 2018 فقد تضمنت مسودة الموازنة العامة مقترحا بفرض الضريبة جديدة تمثلت في الضريبة على الثروة بمعدل اقتطاع 1% من الثروات التي تصل 50 مليون دج على ان ترتفع كلما ارتفعت القيمة ولا تتعدى 3.5% من الأموال السائلة والمنقولة والعقارات والسيارات، لكنها أسقطت لاحقا في المجلس الشعبي الوطني بحجة عدم توفر الاليات الكافية لفرض تلك الضريبة حيث لو طبقت لكان هناك ارتفاع كبير في حجم الإيرادات الضريبية.

ثالثا: محاربة الغش والتهرب الضريبي

يكون ذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الرقمية في المعاملات عن طريق نشر ثقافة الدفع الالكتروني وسن قوانين وتشريعات وتفرض على التجار والمتعاملين الاقتصاديين والدفع بواسطة الشيكات البنكية مما سهل عملية المراقبة على حركة رؤوس الأموال والأصول المتداولة ومعرفة حجم الفواتير ورقم اعمال مختلف الناشطين في القطاع الاقتصادي ما ينتج عنها سهولة في التحصيل الضريبي وكبح للغش والتهرب الضريبي بالإضافة الى ضرورة فرض عقوبات صارمة للمكلفين الذين تثبت في حقهم تهم الغش الضريبي.

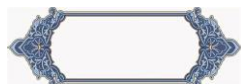
رابعا: محاربة الاقتصاد الموازي

يعرف كذلك بالسوق السوداء او الاقتصاد غير الرسمي وله تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر بحيث يحول دون تطور الإنتاج الوطني في مسار تنويع الاقتصاد اما من ناحية النظام الجبائي فهو يتميز بحركة كبيرة لرؤوس الأموال والسلع والمنتجات غير الخاضعة للضريبة وبالتالي العمل على محاربهه وارجاع هذه السلع والمنتجات والأموال الى الاقتصاد الرسمي والتي من شأنها رفع حجم الإيرادات الضريبية بعد اخضاعها لمختلف المعدلات الضريبية المفروضة.

المطلب الثالث: سبل تفعيل دور النظام الجبائي في جلب الاستثمارات

يتمثل الدور الحديث لنظام الجبائي في جلب وتشجيع الاستثمارات باستخدام مختلف الحوافز الجبائية ولتفعيل دور هذه الأخيرة نقترح ما يلي:¹

¹ منصور زين، واقع آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد2، ص 135.



أولاً: على المستوى الداخلي

1. تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

باعتبار ان الحوافز الضريبية جزءا من مناخ الاستثمار، فان أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر الا اذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من اجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل واصلاح الإدارة الجزائرية، والتي هي من اصعب المهام لأنه يمس الانسان وما يتميز به من اختلاف في طريقة التفكير والصفات من خلال: التكوين الفعال للإداريين وتبسيط وإضفاء الشفافية على المعاملات، وزيادة الوعي القانوني لدى المواطنين، زيادة على رفع أجور الإداريين الى مستوى الوظائف المشابهة في القطاع الخاص.

2. تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

ويقصد بزيادة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق اهداف اقتصادية محددة مثل: زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات الإنتاج لإحلال محل الواردات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفني والإنتاجي. وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى، فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمار بشكل عام وهذا من وجهة نظرنا يوفر الميزانية العامة للدولة، ومنه فان توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البنية الاقتصادية، وبالنظر الى قانون الاستثمار في الجزائر، نجده يمنح الحوافز ومنها الحوافز الضريبية الى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، وهذا رغم ان القانون يمنح حوافز ضريبية ضمن النظام الاستثنائي. ان عدم تطبيق الجزائر لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر يعكسه التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر.¹

¹ منصور زين، مرجع سبق ذكره، ص 136.



3. تخفيض المعدلات الضريبية:

تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة الى مستوى موحد في حدود 10%، وبتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي الى حدود 20% بدلا من 40% والى 2.5% بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات.

ثانيا: على مستوى الخارجي

1. ابرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي:

ان الازدواج الضريبي الدولي يتم مكافحته من خلال الاتفاقيات الدولية، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتوقيع 21 اتفاقية ثنائية تهدف الى تجنب الازدواج الضريبي، وهي موزعة على 7 دول عربية: الأردن – الامارات العربية المتحدة – البحرين – سوريا – عمان – مصر – اليمن، بالإضافة الى اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع الدول العربية ضئيل بالمقارنة مع عدد الدول العربية الإجمالي الذي يقدر ب 22 دولة، كما ان هناك عدة دول عربية كالكويت، والمملكة العربية السعودية استثمراتهم كبيرة في الجزائر، ولكن لا توجد معها اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي.

2. تسريع الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:

ان الإجراءات الجمركة في الجزائر تتميز بالتعقيد وطول المدة مما ينجر عنها نفي المستثمرين الأجانب، بحيث المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل الى 35 يوم في بعض الحالات)، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب، وخمسة أيام في الصين واقصى الحالات لا تتعدى 12 يوم.

ثالثا: ترشيد الحوافر الضريبية لجذب المزيد من الاستثمارات

- ان يتم وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافر الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات المناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية الى جذب المزيد من الاستثمار، وفي اطار مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المتوافقة.
- إن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية، فالسياسة الضريبية الناجحة ليست هي التي تمنح مزيدا من الحوافر الضريبية بلهي تلك التي تربط بين الحوافر الضريبية بل هي تلك تربط بين الحوافر الضريبية وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار
- يجب ان تعمل سياسة الحوافر الضريبية على توجيه الاستثمار المباشر نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية، وخاصة المشروعات التصديرية.
- يجب الربط وبشكل مستمر ما بين الحوافر الضريبية ودرجة التحسن في مناخ الاستثمار فضلا على توافر العوامل الأخرى المؤدية الى جذب الاستثمار.¹

¹ منصور زين، مرجع سبق ذكره، ص 137.



خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التحليلية لدور النظام الجبائي من ناحية تحصيل إيرادات الميزانية العامة ومن جهة أخرى جلب وتحفيز الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) تبين لنا ان مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة كبيرة في الجزائر وبالخص إيرادات الجباية البترولية، وهي مورد ريعي غير مستقر ما جعل الميزانية العامة عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهي بالضبط ما حدث في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، حيث سجلنا تراجعاً في حجم إيرادات الميزانية العامة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب جائحة كورونا اما من ناحية تحفيز الاستثمارات ورغم تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية وتحسن بعض المعطيات والأرقام التي تخص كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية الا ان دور التحفيز الجبائي يبقى حبيس اصلاح شامل وكامل لمناخ الاستثمار في الجزائر، وبالتالي تكون فعالية النظام الجبائي في الجزائر من خلال استعمالها في تحصيل الإيرادات اكبر من جلب وتحفيز الاستثمارات في الوقت الراهن.



الخاتمة



إن الإصلاح النظام الضريبي يشكل خطوة هامة في مختلف اقتصاديات الدول المتطورة نتيجة أهميتها الكبيرة من مختلف الجوانب سواء تعلق الأمر بتحصيل الإيرادات الذي يعتبر الدور التقليدي لها أو جلب وتحفيز الاستثمارات لها بالنسبة للجزائر، كما قامت السلطات بإجراء إصلاحات في سياساتها الجبائية وفي نظامها الضريبي لدعم وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

و بالتالي اتضح لنا الأهمية التي توليها الجزائر لاصلاح المنظومة الجبائية لاجل رفع الإيرادات و تحفيز الاستثمار و هذا على مدار سنوات الدراسة .

وبغرض الإجابة عن الإشكالية وعن الاسئلة الفرعية المندرجة تحته وعلى ضوء ما تطرقنا له في دراستنا هذه نقوم بإختبار صحة أو خطأ فرضيات الدراسة .

اختبار الفرضيات

- **الفرضية الاولى:** عرف مسار الإصلاح الجبائي في الجزائر عديد من الإصلاحات التي مست ثلاثة أنواع هي الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ، أو مختلف الضرائب و الرسوم لأجل رفع و تحسين الإيرادات ، و عليه نقبل الفرضية الأولى .

- **الفرضية الثانية:** تمثل الجباية البترولية و العادية مصدر تمويل لموازنة العامة على مدار فترة الدراسة من خلال مختلف مصادر الإيرادات ، كما قامت الجزائر بجهود لاجل جلب و تشجيع الاستثمار من خلال تحفيزات جبائية مختلفة ، و عليه نقبل الفرضية الثانية نسبيا .

- **الفرضية الثالثة:** من خلال دراستنا اتضح لنا ان دور النظام الجبائي في تحفيز الايرادات و جلب الاستثمار غير كافي لوحده بل يجب على الدولة بذل مجهودات إضافية ، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة

في إطار معالجتنا لهذه الدراسة توصلنا لنتائج التالية:

- يعكس النظام الضريبي لدولة ما، النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لها، ويتميز النظام الضريبي الجزائري بكثرة التعديلات حيث أدرج ضمن أهم عناصر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

- يمثل الاستثمار ركيزة الاقتصاد الوطني، باعتباره عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير الإنتاجية، وتتمتع الجزائر بموقع استراتيجي فعال يحضى بعدة موارد طبيعية تمكنها من توفير البيئة والمناخ الملائم لتطوير وترقية الاستثمارات المحلية.

- كرسّت الإصلاحات الضريبية على الحد من النقائص والعيوب والمعوقات الجبائية التي تحول دون دعم الاستثمارات المحلية، ومن خلال استخدام أسلوب التحفيز والاعفاءات الجبائية الممنوحة.

- أن الإصلاح الضريبي في الجزائر اتسم بالتدرج والبطء، كون ان الإصلاحات لم تعرف استقرارا ويظهر ذلك في التعديلات السنوية التي لازمت النظام الجبائي الجزائري طوال فترة الدراسة ، وتركزت الجهود المبذولة بشكل كبير حول إصلاح الجباية العادية واحلالها محل الجباية البترولية.

- أن السياسة التي اتبعتها الجزائر في مجال منح الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للمشاريع الاستثمارية المحلية و الأجنبية حققت ارتفاعا نسبيا بالنظر إلى نسبة المشاريع المنجزة إلا أنها لا ترقى للمستوى الذي يساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري بالنظر للمعوقات و النقائص والمتمثلة اساسا في الجوانب الإدارية والتنظيمية.



التوصيات

- على الجزائر بذل المزيد من الجهد من أجل تحسين مختلف محددات الاستثمار والعوامل المساعدة على جلبه من أجل إعطاء فعالية أكثر للتحفيزات الجبائية
- على الجزائر استغلال التحفيزات الجبائية من أجل توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة والمصدرة والتي توفر مناصب شغل كثيرة.
- على الجزائر العمل أكثر على رفع حصة الإيرادات الجبائية من خلال التوغل أكثر في محاربة الغش والتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي
- على الجزائر اتباع سياسة طويلة المدى فيما يخص جلب وتشجيع الاستثمار باعتبار المستثمر يحتاج رؤية طويلة الأجل.



آفاق الدراسة

بعد انجازنا لهذه الدراسة والتي كغيرها من الدراسات الأخرى لا تخلو من النقصان والخطأ غير المتعمدين نأمل أن تكون هذه الدراسة بداية وانطلاق لدراسات أخرى منها:

- دراسة مقارنة لمختلف التحفيزات الجبائية للاستثمار في دول شمال إفريقيا
- دور الاستثمارات المحلية في توسيع الوعاء الضريبي



قائمة المصادر

والمراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب:

- 1- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- 2- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، دون دار نشر، مصر، 2004.
- 3- حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
- 4- حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، 1995.
- 5- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 6- حميد بوزيدة، التقنيات الجبائية مع تمارين محلولة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 7- دنيدي يحي، المالية العمومة، ط 2، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- 8- رحال نصر، عواد مصطفى، جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق، النشر والتوزيع مكتبة بن موسى السعيد، الجزائر، 2010.
- 9- رضا خلاصي، النظام الجبائي الجديد، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 2005.
- 10- رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014
- 11- سوزي عدلي ناشد "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 12- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
- 13- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- 14- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2009.
- 15- الطاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.
- 16- عبد الأمير شمس الدين، الضرائب وأسسها وتطبيقاتها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، الأردن، ط1، 1987.
- 17- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 18- علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 19- عمر محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر، 1995.
- 20- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 21- محفوظ جودة وآخرون، تحليل وتقييم المشاريع، ط2، الشركة العربية المتحدة، للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.



- 22- محيي محمد سعد، الاطار القانوني للعلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية، منشورات الاشعاع الفنية، مصر، 1996.
- 23- مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007.
- 24- المرسي السيد حجازي، "نظم الضريبة"، الدار جامعية النشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 1988.
- 25- منصور بن اعمار، الرسم على القيمة المضافة، تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة لنشر والتوزيع.
- 26- منصور بن اعمار، الضريبة على أرباح الشركات LA IBS حسب تعديلات قانون المالية 2010، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 27- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة 2، ديوان المطبوعات جامعية 2011.
- 28- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.
- 29- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فح المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2006.

ثانيا: المقالات والمجلات

- 1- إسماعيل صاري، مصادر التمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا، مجلة الدراسات، العدد الإقتصادي، (ISSN: 2676-2013)، العدد 01، المجلد، 13، الجزائر، جامعة سطيف 2022.
- 2- جازية أمير، عاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر المشاكل وضرورة الإصلاح"، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 7، العدد 2، 2018.
- 3- شنتوفي عبد الحميد، التحفيزات الجبائية وفعاليتها في جلب الاستثمار بالجزائر، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 16، عدد 2، 2017.
- 4- عبد الهادي مختار، دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الانفاق العام في الجزائر 1993—2015، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة تيارت، الجزائر، 2015.
- 5- محمد أمين قمبر، مصباح حراق، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة إنسانية والاجتماعية، المجلد 7، العدد 1، جامعة قسنطينة 2، 2021.
- 6- منصور زين، واقع آفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، العدد 2.
- 7- ناجي المتوفي، الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد 13، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2003.

ثالثا: الرسائل والاطروحات



- 1- حنان شلغوم أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكساته على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه- قسنطينة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002.
- 2- خالد جوبر، أثر جودة الإدارة الجبائية على عملية التحصيل الضريبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013_2014.
- 3- عبد المجيد عفيف، فعالية السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، غير منشورة، 2013-2014.
- 4- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة نظام الجزائر في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
- 5- عبد الهادي مختار، "الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، 2015/2016.
- 6- عتيقة بن طاطا، النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 7- عتيقة سنوسي، فعالية النظام الضريبي الجزائري واثره على التحصيل الضريبي، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم التجارية — تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.
- 8- عفيف عبد المجيد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، باتنة، الجزائر، 2014،
- 9- علا محمد عبد المحسن الشلة، "محددات الإيرادات العامة في فلسطين" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
- 10- العياشي عجلان، ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل، 1992-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 11- عيسى سماويل، الية تفصيل المنظومة الجبائية الجزائرية في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017-2018.
- 12- قنشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل قرارات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009،
- 13- محمد جمام، النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.



14- وكواك عبد السلام، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات والمداخلات

1- عبد المجيد قدي، "النظام جبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الانتصار الجزائري الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002،

2- عبد المجيد قدي، سياسة ضريبية في الجزائر: محاولة لتقييم، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر محاولة لتقييم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 13 ماي 2013.

خامساً: نصوص قانونية وتشريعية

- 1- المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نشرة 2019
- 2- القانون رقم 11"12 المؤرخ في 24.12.2002، المتضمن قانون المالية 2003، المادة 14، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الصادرة بتاريخ 25،12.2002،
- 3- القانون رقم 12"17 المؤرخ في 30،12،2007، المتضمن قانون المالية 2008، المادة 5، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 31.12.2007،
- 4- المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 57، الصادرة بتاريخ 1991/12/31،
- 5- المديرية العامة لضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، نشرة 2019، الجزائر.
- 6- المديرية العامة لضرائب، قانون الرسم على رقم الاعمال، نشرة 2019، الجزائر
- 7- الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 143.
- 8- الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 144.
- 9- الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 145.
- 10- الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 146.
- 11- الجمهورية الجزائرية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2017، المادة 151.
- 12- الجريدة الرسمية، المادة 20 قانون رقابة الإستثمار رقم 09/16، المؤرخ 29 شوال 1437 هـ الموافق لـ 2016/03.

سادساً : محاضرات



- 1- مبروكة حجار، محاضرات في القانون الجبائي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل 2018، 2017.
- 2- محمد حمو، منور أو سرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009.



المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

1- Bernardviney ،Fiscalité èpargane et dèveloppement Pariscolin ،Paris ،1998 ،

ثانياً: المواقع الالكترونية

1- www.acc4arab.com/acc/show/hread.php/11792. 22/03/2022

2- www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistique 07/05/2022

3- <https://www.cnac.dz/07/05/2022>

4- www.angem.dz 08/05/2022

5- www.unctad.org 08/05/2022

6- www.andi.dz 08/05/2022

7- www.data.dz 08/05/2022



قائمة الملاحق



ملحق رقم 01: مجموع نفقات التشغيل والتجهيز للميزانية العامة

| السنوات | نفقات التشغيل مليار دج | نفقات التجهيز مليار دج | المجموع |
|---------|------------------------|------------------------|---------|
| 2000 | 856 | 321 | 1178 |
| 2001 | 963 | 357 | 1321 |
| 2002 | 1097 | 452 | 1550 |
| 2003 | 1122 | 516 | 1639 |
| 2004 | 1250 | 638 | 1888 |
| 2005 | 1245 | 806 | 2052 |
| 2006 | 1437 | 1015 | 2453 |
| 2007 | 1674 | 1434 | 3108 |
| 2008 | 2217 | 1973 | 4191 |
| 2009 | 2300 | 1946 | 4246 |
| 2010 | 2659 | 1807 | 4466 |
| 2011 | 3797 | 1934 | 5731 |
| 2012 | 4782 | 2275 | 7058 |
| 2013 | 4131 | 1892 | 6024 |
| 2014 | 4494 | 2501 | 6995 |
| 2015 | 4617 | 3039 | 7656 |
| 2016 | 4585 | 2711 | 7297 |
| 2017 | 4677 | 2605 | 7282 |
| 2018 | 4584 | 4043 | 8627 |
| 2019 | 4954 | 3602 | 8557 |
| 2020 | 4893 | 2929 | 7823 |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنوات 2000-2011
- الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر بالأرقام للسنوات 2012-2017
- القوانين المالية السنوية للسنوات 2018-2020



الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور نظام الجبائي بين أهمية تحصيل الإيرادات وجذب الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(2000-2020) باعتبار ان الإصلاح الجبائي أداة لتحصيل الإيرادات العامة من خلال مختلف الضرائب من جهة، والية لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، باستخدام مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى.

وقد هدفت هذه الدراسة الى ان النظام الجبائي يكون اكثر فعالية عند استخدامه في تحصيل الإيرادات العامة في الجزائر بكل ما فيه من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والتنظيمية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الجبائية، التحصيل الضريبي، إيرادات الميزانية، التحفيزات الجبائية، الاستثمارات.

Abstract

This study aims to analyze the role of the tax system between the importance of collecting revenues and attracting investment in Algeria during the period (2000-2020) as tax reform is a tool for collecting public revenues through various taxes on the one hand, and a mechanism to encourage and attract domestic and foreign investments, using various tax incentives granted to investors on the other.

This study aimed to make the tax system more effective when used to collect public revenues in Algeria with all its economic, political, legal and regulatory factors.

Keywords: tax reforms, tax collection, budget revenues, tax incentives, investments.